

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية دراسة  
مجمع CP1Z شركة سوناتراك خلال الفترة 2019-2020

تحت إشراف الأستاذة:

- د. لاكسي فوزية

مقدمة من طرف الطالبتين :

- عبولينة

- بن عيسى سارة

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
الرئيسة	أ.د. لعلي فاطمة	أستاذة التعليم العالي	مستغانم
المشرفة	د. لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة "أ"	مستغانم
المناقشة	د. أحسن جميلة	أستاذة محاضرة "أ"	مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2023

## إهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالصبر والعافية لإنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل المتواضع لأعز إنسانين على قلبي .... الذين سهروا وضحو من أجل تربيتي و سعادتي إليك يا "أمي" التي زودتني بالحنان والعطاء وعلمتني النجاح والصبر، وإليك يا "أبي" الذي لم تبخل علي يوماً بشيء يا من شجعتني على مواجهة الصعاب بدون ذرة خوف . أنتم من زرعتم في ثقة النفس والشخصية القوية أسأل الله أن يحفظكم ويرعاكم. أسأل الله أن يرزقكم أعلى درجات الجنة.

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي الأعزاء "نذير، رضوان"، وأختي حبيبتي وصغيرتي "منال".

وكل ما تبقى من عائلتي خاصة إبنة خالتي "بتول" التي كانت بمثابة أختي الكبرى وسنداً لي منذ البداية .

إلى صديقاتي الغاليات "سهام" و"كوثر".

إلى كل الطلبة وإلى كل من مدنا بالعون .

شكراً لكم

لينة

إهداء:

قال تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا."

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من رباني وأحسن تربيتي وتعليمي أبي العزيز حفظه الله ورعاه.

إلى من أعتبرها ملاكي في الحياة إلى بسمتي وسر وجودي إلى معنى الحب والحنان إلى من كان دعائها سرا لنجاحي إلى من كانت سنداً لي في أصعب أوقاتي إلى من كانت شفائي عند مرضي ومازالت إلى من قلبي ينبض بها أمي الحبيبة أدام الله في عمرها.

إلى إخوتي ومن هم نصف روحي عواطف ورياض.

إلى عزيزتاي سهام وكوثر.

وإلى كل أساتذتي وجميع الطلبة ومن لم يذكر من قريب أو بعيد.

سارة

## شكرو عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كما ينبغي نحمده ونشكره كثيراً على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي يعتبر قطرة من بحر ونتمنى أن يستفاد منه من بعدنا.

الشكر للأستاذة المشرفة "لاكسي فوزية" التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة منذ أن كانت مجرد فكرة حتى اكتملت صورتها النهائية، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم الطيبة.

نتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد بتوجيهاته ونصائحه وأشرف على هذا العمل، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال مجمع CP1Z بالخصوص السيدة "بن قشاط نادية" والسيد "عبد الباسط محمد" اعترفاً بجميله أولاً على قبوله الإشراف علينا في المجمع وثانياً على توجيهاته ونصائحه الثمينة نسأل الله أن يرزقه العافية .

ونشكر كل من علمنا من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

الصفحة	المحتوى
I	إهداء
III	شكر
IV	الفهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة المختصرات
X	ملخص
4-1	مقدمة
24-5	الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي
5	تمهيد
19-6	البحث الأول : مدخل عام إلى التحليل المالي
6	المطلب الأول : ماهية التحليل المالي
11	المطلب الثاني : استعمال التحليل المالي
16	المطلب الثالث : مجالات استعمال التحليل المالي
23-19	المبحث الثاني : محددات التحليل المالي ومقوماته
19	المطلب الأول : محددات التحليل المالي
19	المطلب الثاني : مقومات ومجالات التحليل المالي
22	المطلب الثالث : معايير التحليل المالي
24	خلاصة
51-25	الفصل الثاني : المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
25	تمهيد
30-26	المبحث الأول : الإطار النظري للقوائم المالية
26	المطلب الأول : ماهية القوائم المالية
30	المطلب الثاني : عرض القوائم المالية
50-34	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
34	المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي
41	المطلب الثاني : تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية ونسب المردودية
51	خلاصة
71-52	الفصل الثالث : دراسة حالة الوضعية المالية لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)
52	تمهيد

58-53	المبحث الأول : تقديم عام لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)
53	المطلب الأول : التعريف بالشركة (مجمع CP1Z)
54	المطلب الثاني : مهام وأهداف الشركة (مجمع CP1Z)
55	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة (مجمع CP1Z)
68-59	المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)
59	المطلب الأول : عرض الميزانية المالية المختصرة والتحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
64	المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسبة المالية
71	خلاصة
72	خاتمة
XII	قائمة المراجع
XVII	الملاحق

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الشكل
13	خطوات التحليل المالي	01
15	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها	02
28	الخصائص النوعية للقوائم المالية	03
29	أهداف القوائم المالية وفق النظام النظام المحاسبي المالي	04
35	شكل يعبر عن التوازن المالي	05
38	تمثيل احتياجات رأس المال العامل	06
54	بطاقة فنية لشركة سوناطراك (CP1Z)	07
55	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك (CP1Z)	08
56	الهيكل التنظيمي للقسم المالي والقانوني	09
59	التمثيل البياني للأصول لسنة 2019	10
60	التمثيل البياني للأصول لسنة 2020	11
61	التمثيل البياني للخصوم لسنة 2019	12
61	التمثيل البياني للخصوم لسنة 2020	13

الرقم	الجدول	الصفحة
01	أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة والغير مباشرة لجدول تدفقات الخزينة	34
02	أسباب تغير رأس المال العامل	40
03	نسب السيولة	42
04	نسب النشاط	43
05	نسب المديونية	44
06	الميزانية المختصرة جانب الأصول لسنة 2020/2019	59
07	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2020/2019	60
08	حساب رأس المال العامل	62
09	حساب رأس المال العامل الخاص	62
10	حساب رأس المال العامل الأجنبي	62
11	حساب احتياجات رأس المال العامل	63
12	حساب الخزينة الصافية	63
13	حساب نسبة التداول	64
14	حساب نسبة السيولة السريعة	64
15	حساب نسبة الاستقلالية المالية	65
16	حساب نسبة التمويل الدائم	65
17	حساب نسبة الاستدانة المالية (التحرر المالي)	65
18	حساب نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	66
19	حساب نسبة معدل الإدماج	66
20	حساب نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للمستخدمين	66
21	حساب نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة للدولة	67
22	حساب نسبة تجزئة القيمة المضافة بالنسبة لإجمالي فائض استغلال	67
23	حساب نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للتثبيات	67
24	حساب نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للمقرضين	68
25	حساب نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للنتيجة عادية	68
26	حساب معدل دوران إجمالي الأصول	68
27	حساب معدل دوران الأصول الثابتة	69
28	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	69
29	حساب نسبة المردودية المالية	69
30	حساب نسبة المردودية الإقتصادية	70



قائمة المختصرات :

المختصرات	المعنى
FRNG	رأس المال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العامل
TN	الخزينة الصافية
RF	المردودية المالية
RE	المردودية الإقتصادية

قائمة الملحق :

الصفحة	العنوان	الملحق
XVI	الميزانية الوظيفية	01
XVII	جدول حساب النتائج	02
XVIII	جدول تدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	03
XIX	جدول تدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة	04
XX	الميزانية المالية جانب الأصول	05
XXI	الميزانية المالية جانب الخصوم	06
XXII	جدول حساب النتائج لسنة 2019	07
XXIII	جدول حساب النتائج لسنة 2020	08

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية المتمثلة في سوناطراك مجمع CP1Z ، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة تم الاعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي (الميزانية وجدول حساب النتائج)، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها:

أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل من الأموال المقترضة والديون طويلة الأجل، حيث حققت توازنها المالي خلال فترة الدراسة ( 2019- 2020)، مما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة ومن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة توصلنا إلى أن كل من رأس المال العامل والخزينة كانت موجبة وهو ما يدل على تمويل المؤسسة لاستثماراتها بمواردها الذاتية وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل المالي. وأخيراً اتضح أن مجمع CP1Z في وضع مالي جيد ولديه كفاءة عالية .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، المؤسسة الإقتصادية، القوائم المالية، النسب المالية، مؤشرات التوازن.

Le résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation économique représentée par le complexe Sonatrach CP1Z , en s'appuyant sur l'approche descriptive dans le côté théorique, le côté pratique, et afin de connaitre les effet de terrain de cette étude, nous avons appliqué les outils et méthodes d'analyse financière sur les états financiers( budget et tableau de calcul des résultats) afin d'aboutir à des résultats qui nous donnent une image claire de la situation financière de l'institution :

- L'établissement a la capacité de rembourser à la fois les fonds empruntés et les dettes à long terme, car il a atteint son équilibre financier au cours de la période d'étude (2019-2020), ce qui signifie que l'établissement est en mesure de financer ses investissements par des fonds permanents. L'analyse du budget de l'institution, nous avons conclu que le fonds de roulement et la trésorerie étaient positifs, ce qui indique que l'institution a financé ses investissements avec ses propres ressources, ce qui a été confirmé lors du calcul des ratios de la structure financière. Enfin, il s'est avéré que le complexe CP1Z est en bonne position financière et a une grande efficacité.

مقدمة عامة

## مقدمة :

يشهد العالم تقدماً اقتصادياً كبيراً باعتبار أن الإقتصاد هو عصب الحياة في كل بلد، وذلك نظراً لإدخال وسائل وأساليب حديثة في تسيير المؤسسات المالية فهي النواة الأساسية المكونة للإقتصاد الوطني . ومع كبر حجم المؤسسات وبمختلف أنواعها وانفصال الإدارة عن الملكية ، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى مما يطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة .

ونتيجة لهذا التقدم أصبح التحليل المالي ضرورة قصوى للتشخيص المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية بحيث أصبح المحلل المالي ملزماً بالتعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية . ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد البيانات والنتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية من بينها الميزانية وجدول حساب النتائج، غير قادرة على تقديم صورة واضحة عن النشاط دون أن يتم تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي. كما أصبحت النتائج التي تظهرها القوائم المالية للمؤسسة غير كافية على تقديم صورة حقيقية عن الوضعية المالية لها، فوجب تدعيم تلك القوائم المالية بأدوات التحليل المالي لإبراز أدق التفاصيل عن الوضعية المالية للمؤسسة.

إن مستخدمي المعلومات دائماً ما يتسألون ويتخوفون من المدى الذي يستطيعون فيه الإعتماد على المعلومات المقدمة لهم حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثيراً من العيوب والتقديرات خاصة عند تحليل مؤشرات والنسب المالية، ومن هنا جاء التفكير بضرورة استعمال هذه المؤشرات في كل المؤسسات الاقتصادية باختلاف نشاطها وشكلها القانوني، بحيث تسعى إلى تشخيص حالتها المالية إستناداً على التحليل المالي . إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للوضعية المالية لفترة زمنية ما من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، أو بعبارة أخرى إن التحليل المالي هو مجموعة من الإجراءات التحليلية المالية للتشخيص المالي للمؤسسة في الماضي والإرتقاء به مستقبلاً والحالة النموذجية للتحليل المالي تستدعي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية.

### 1. إشكالية :

لنتمكن المؤسسة من التشخيص الجيد وضعيتها المالية عليها القيام بالتحليل المالي للقوائم المالية، ومن هنا يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟

### 2. أسئلة فرعية :

- ماذا نعني بالتحليل المالي وفيما تتمثل الأطراف المستفيدة ؟

- ما هي الأدوات المستعملة في التحليل المالي ؟

- هل يستخدم التحليل المالي في مجمع CP1Z وما مدى أهميته ؟

### 3. فرضيات :

- التحليل المالي هو اعتماد على مجموعة من الأدوات لدراسة الوضعية المالية لمؤسسة ما ، أما بالنسبة للأطراف المستفيدة نجد طرفين. طرف الأول يسمى بالبيئة الداخلية والطرف الثاني البيئة الخارجية.
- يقوم التحليل المالي على بعض أدوات أكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
- يستخدم التحليل المالي في مجمع CP1Z وله أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

### 4. أهمية الدراسة:

- القدرة على التشخيص المالي للمؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي من بين أهم المواضيع للتسيير المالي الجيد للمؤسسة.
- التحليل المالي من أهم وسائل التي بموجبه يتم تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية ومن خلاله تظهر نقاط القوة والضعف للمؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية.

### 5. أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بمؤشرات ونسب التحليل المالي وإبراز مدى أهمية هذه النسب والمؤشرات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.
- معرفة كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

### 6. منهجية الدراسة:

- اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال إعطاء نظرة شاملة عن التحليل من حيث (تعريف، أنواع، أهداف، مستويات، ...) وكذا بالنسبة للقوائم المالية قمنا بدراسة أهم القوائم المالية التي تساعدنا في دراستنا .
- أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي (دراسة ميدانية على مستوى مجمع CP1Z)، وذلك بالإستناد على الوثائق الممنوحة من طرف المجمع، حيث قمنا بالتحليل المالي لسنتي (2020/2019) باستخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمجمع.

## 7. الدراسات السابقة:

دراسة سراج حسيبة مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة مستغانم 2018-2019:

عالجت سراج حسيبة في رسالتها المعنونة " التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" قامت بإسقاط دراستها على مؤسسة وحدة الذبح والتحويل ببوقيرات خلال الفترة الممتدة في 2016-2017 حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول التحليل المالي ومدى تأثيره على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. إذ توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تبين أن وحدة ببوقيرات تعتمد على الديون القصيرة لتمويل أصولها الثابتة كما أنها لا تتوفر على سيولة عامة تساعد في تغطية التزاماتها قصيرة المدى، وفقدانها للاستقلالية المالية واعتمادها على الديون أكثر من مواردها الخاصة.

دراسة هادف ياسمينه مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2016-2017:

عالجت هادف ياسمينه في رسالتها المعنونة " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" قامت بإسقاط دراستها على مؤسسة نفطال، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول كيف يتم استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها إذ توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات. وأن المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونات.

دراسة عمير عبد القادر وعلاي محمد ضمن شهادة الماجستير، جامعة ورقلة: 2016، 2017:

عالجوا في رسالتهم المعنونة " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة" قاموا بإسقاط دراستهم على مؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى يعتبر وضع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار جيد باستخدام أساليب التحليل المالي. وتم التوصل إلى بعض النتائج منها: استطاعت المؤسسة تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة أي حققت توازن ماليا، واعتماد المؤسسة في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى، وأخيرا تمتع المؤسسة باستقلالية مالية.

## 8. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جرت الدراسة على مستوى مؤسسة سونطراك مجمع "CP1Z" بأريزو من أجل تشخيص الوضعية المالية.

الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من "15 فيفري إلى 15 ماي".

## 9. أسباب اختيار الموضوع:

مما لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل لها أسباب معينة في اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

- التحليل المالي موضوع مهم ومتشعب كثيرا وعمق.

- إثراء المكتبة بالمواضيع التطبيقية.

- لمعرفة كيفية القيام بالتحليل المالي.

- الميولات الشخصية نحو المواضيع المالية والتحليل المالي.

### خطة وهيكل الدراسة:

تم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول التحليل المالي حيث تم تناول ، نشأة، التعريفأهمية، أهداف، مستويات، أطراف مستفيدة.

أما في الفصل الثاني تناولنا المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى موميات حول القوائم المالية التي تساعدنا في التحليل المالي، أما بالنسبة للمبحث الثاني فهو يتناول كل ما يخص أدوات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي .

وأخيرا الفصل الثالث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى مجمع CP1Z التابع لشركة سوناطراك حيث في البداية عرفنا بشركة سوناطراك عامة وبمجمع CP1Z خاصة، ثم قمنا بالدراسة التطبيقية والتي طبقنا فيها أدوات التحليل المالي على قوائم المالية الممنوحة من طرف المجمع ما أدى بنا للوصول إلى نتائج وتعليقات مما سمح لنا بتشخيص الوضعية المالية للمجمع .



# الفصل الأول

تمهيد :

التحليل المالي من أهم أدوات في المؤسسات الاقتصادية التي يرتكز عليها في اتخاذ القرارات, وهو يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات من خلال البحث في احتياجات المالية واليومية للمؤسسة والبحث في مصادر التمويلية باستعمال الكمية المناسبة والتكلفة الملائمة , وذلك بتطبيق أساليب وأدوات تحليلية مناسبة من طرف المحلل ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على ادارة المؤسسة وإنما على كل شخص طبيعي أو معنوي له علاقة بالمؤسسة نذكر منهم ( المساهمين, المؤسسات المصرفية, دائنون, زبائن, مصلحة الضرائب...) ولشرح كل هذه المعلومات بشكل مفصل قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى :

### ➤ المبحث الأول : مدخل عام إلى التحليل المالي

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

المطلب الثاني : استعمالات التحليل المالي

المطلب الثالث: مجالات استعمال التحليل المالي

### ➤ المبحث الثاني : مقومات التحليل المالي

المطلب الأول : محددات التحليل المالي

المطلب الثاني : مقومات ومجالات التحليل المالي

المطلب الثالث : معايير التحليل المالي

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

1. نشأة التحليل المالي:

"لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19) حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها .

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير، وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسة الاقتصادية والمالية، بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصراف، وبدأت في نشر التقديرات الزمنية لآليات المؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن العشرين (20) كالآتي:

➤ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.

➤ في الستينات ومع تطور المؤسسات، ركز الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة لها.

➤ في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا، التي كانت تهدف إلى تأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات و تحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، الذي تحول من التحليل الساكن (لفترة زمنية شهر أو سنة) إلى التحليل الديناميكي أي دراسة حالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة، أقلها ثلاث سنوات و مقارنة نتائجها"<sup>1</sup>.

2. تعريف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة تعاريف مختلفة منها:

\* يعرف التحليل المالي "بأنه مجموعة من العمليات التي تعين بدراسة و فهم البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة و تحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل"<sup>2</sup>.

\* عرف البعض التحليل المالي على أنه "هو معالجة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية مع التخطيط لها"<sup>3</sup>.

\* يعتبر التحليل المالي "خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية و يعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر

<sup>1</sup> بوزنفا الحسن ووضحة الحاج، دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، ولاية عين الدفلى، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2018-2019، ص2.

<sup>2</sup> هيثم محمد الزغبي، ادارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر، 2000، ص157.

<sup>3</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي في دراسة و تقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2010، ص54.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح"<sup>1</sup>.

\* يذكر أيضا أن " التحليل المالي هو مجموعة طرق ومعدات موجهة لإصدار حكم على مؤسسة أو فريق والحكم على أدائهم عن طريق حساباتهم ، يتم استخدامه للتنبؤ ويؤدي إلى التفكير الاستراتيجي"<sup>2</sup>.

\* عرف على أنه " يعبر بضع المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فعالية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المؤسسات الأخرى وكذلك علاقتها المالية مع المؤسسات الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة"<sup>3</sup>.

من هنا نستنتج أنه يقصد بالتحليل المالي تشخيص وتحليل للحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك باستخدام وسائل وأدوات، ويقوم بالتحليل المالي عدة أطراف قد تكون من داخل المؤسسة كالمدير المالي أو من خارج المؤسسة كالبنوك ومصالح الضرائب، ويتم القيام به بهدف فحص سياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذلك من أجل اتخاذ القرارات الملائمة .

### 3. أنواع التحليل المالي :

يستخدم المحللون الماليون عدة أنواع من التحليل المالي نذكر منها :

#### 1) من حيث البعد الزمني:

##### ➤ التحليل الأفقي :

"جاءت تسميت هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، مما يستوجب وجود معلومات أو قوائم لسنوات متعددة للشركة نفسها، و هو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود وهذا ما أكسبه صفة الديناميكية (Dynamic). ويعتمد المحلل في هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على سنة الأساس وهي عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المراد تحليلها"<sup>4</sup>.

##### ➤ التحليل المالي للنسب :

"يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتهي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية .

<sup>1</sup> خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص93.

<sup>2</sup> Nacer-Eddine SADI, analyse financière d'entreprise, Algérie, les édition l'harmattan, 2009 , P14.

<sup>3</sup> بوبكر لهلاي، دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية، دور التحليل المالي في تقييم مردودية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة، المسيلة، الجزائر، جامعة، 2013/2014، ص6.

<sup>4</sup> عبد الفتاح سعد السرطاوي و عادل عيسى حسان، المجلة العلمية، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية، المجلد 04،

العدد 02، فلسطين، 2019، ص:154. [/ https://www.asjp.cerist.dz](https://www.asjp.cerist.dz)

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها .

وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية ، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطاتها المختلفة ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي :

1. نسبة السيولة (Liquidity Ratios): وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .

2. نسب الربحية : (Profitability Ratios) وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح ، مثل نسبة الهامش، والعائد على الأصول، و العائد على حقوق المساهمين، و ربحية السهم .

3. نسب الرفع المالي (Leverage Ratios): وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة .

4. نسب النشاط (Activity Ratios): وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، و الفترة النقدية .

5. نسب السوق (Market Ratios): ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومن الأمثلة عليها : القيمة السوقية للعائد ، والقيمة السوقية إلى الدفترية، ربع السهم والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي ، وعائد الاحتفاظ بالأسهم<sup>1</sup>.

### 1. حسب الجهة القائمة بالتحليل:

" يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

#### التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يتطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

#### التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.<sup>2</sup>

### 2. حسب الفترة الزمنية التي يغطيها:

" يمكن تبويب التحليل استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

<sup>1</sup> فهدى مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial رام الله فلسطين، 2008، ص5-8.

<sup>2</sup> - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص: 28، 29.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير ، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية أو تخفيف الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها. ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأجيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات استخدامها.<sup>1</sup>

### 3. حسب الهدف من التحليل:

" يمكن تبويب التحليل المالي من حيث الهدف إلى الأنواع التالية:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المنشأة.
- تحليل التدفقات النقدية.
- تحليل لتقييم كفاءة إدارة المنشأة.
- تحليل لتحديد مدى الاحتياجات التمويلية للمنشأة.
- تحليل بهدف إعداد الموازنات والخطط المالية للمنشأة.
- أنواع أخرى حسب الأهداف المراد تحقيقها.

### 4. حسب المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل إلى التالي:

التحليل الشامل: وهو التحليل الذي يشمل كافة أنشطة المنشأة لسنة مالية واحدة أو لعدد من السنوات. التحليل الجزئي: وهو التحليل الذي يغطي جزءاً من نشاط المنشأة لفترة زمنية معينة أو أكثر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سراج حسبيبة مرجع سبق ذكره، ص: 10.

<sup>2</sup> - مجدي الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

4. أهمية التحليل المالي : للتحليل المالي أهمية بالغة على مؤسسة حيث يقوم بتجميع المعلومات المالية وتحليلها لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ومن بين أهميته:
- " يعتبر التحليل المالي جهاز الإنذار المبكر للمنشأة بشرط استخدامه بفاعلية في المنشآت.
  - يستخدم التحليل المالي في تقييم الأداء لإعتبره أهم الأدوات التحليلية.
  - التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
  - " يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
  - يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة. إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
  - يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ إجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.<sup>1</sup>
  - " التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساع على توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
  - التحليل المالي أدوات من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.
  - يساعد في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
  - تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
  - اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
  - يعتبر أداة فعالة في عملية التدقيق<sup>2</sup>.

### 5. أهداف التحليل المالي :

- تهدف البيانات المالية على تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال و التغيير في الوضع المالي للمؤسسة وتفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات ويهدف التحليل المالي إلى :
- "تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية بالمؤسسة .
  - تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان .
  - التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، تحليل السيولة ، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط ، وتحليل هيكل التمويل و التنبؤ بالأرباح و المبيعات المستقبلية وتقييم البدائل الاستثمارية .
  - دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية و التخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> رافد وسيلة ومعوش خديجة، دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، بويرة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بويرة، 2011-2012، ص23.

<sup>2</sup> سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، أم البواقي، الجزائر، جامعة، 2020/2021، ص10.

<sup>3</sup> تبة سومية، المجلة العلمية، المستقل الاقتصادي، العدد الأول، بومرداس، 2013، ص169. <https://www.asjp.cerist.dz/en>

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- "متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة .
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والحديدة على حد سواء . إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة"<sup>1</sup>.
- "تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابهما.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة."<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

#### 1. مصادر معلومات التحليل المالي :

تتمثل في مختلف المعلومات و البيانات التي يعتمد عليها المحلل المالي لقيامه بالتحليل ويتم تقسيم هذه المصادر إلى قسمين :

- "المصادر الداخلية: تمثل كافة البيانات والمعلومات المحاسبية و الإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه, سواء كانت هذه القوائم المالية مكتوبة أو شفوية, ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية, القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.
- المصادر الخارجية: يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة, أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المالية وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة, بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمكاتب الاستشارية. كما يمكن أن نضيف إلى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على عمل المشروع في ظروف معينة, كحالة التضخم أو الكساد الاقتصادي أو العكس حالة الانتعاش الاقتصادي, والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثار سلبية أو ايجابية على أداء المشروع بشكل عام "<sup>3</sup>.

2. شروط التحليل المالي : " ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار, ومن هذه الشروط :

- المرونة أي قابليته على للتسيير بين فترة وأخرى بحيث يتلائم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة .

<sup>1</sup>خالد توفيق الشمري, مرجع سبق ذكره, ص55.

<sup>2</sup>- سراج حسبية, التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية, مذكرة, الجزائر, جامعة مستغانم, 2018-2019, ص:8.

<sup>3</sup>وليد ناجي الحياي, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, الوراق للنشر و التوزيع, 2004, ص27.



## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- الشمولية بمعنى أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة المنشأة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين.
  - أن يراعى مبدأ اقتصاديات المعلومات بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك الوقت.
  - يقوم على التنبؤ بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة، ويكون هذا التنبؤ إما قصير أو طويل الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً .
  - السرعة وهو أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقدمة من ناحية الوقت .
  - فعالية وموضوعية التحليل المالي بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة " .<sup>1</sup>
3. خطوات التحليل المالي :

هناك مجموعة من الخطوات أو المراحل التي يقوم بإتباعها المحلل المالي نذكر من أبرزها :

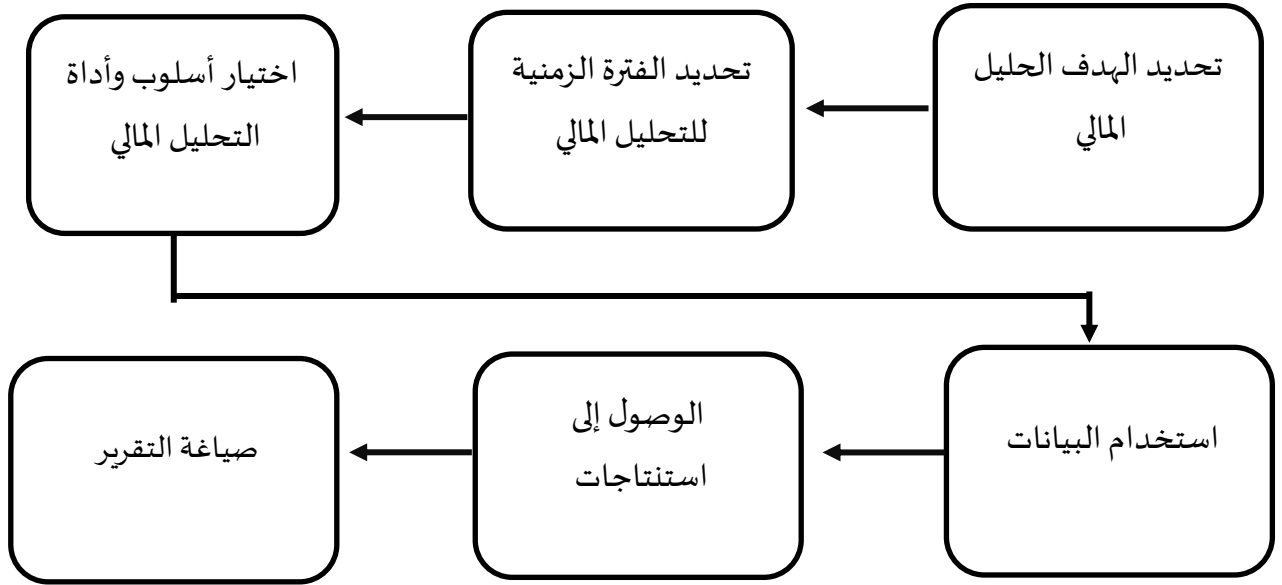
- 1) "تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لأحد المنشآت، أم إجراء تحليل لإنتاجية العمل، وغيرها من الأهداف.
- 2) بعد ذلك يقوم المحلل بجمع المعومات المطلوبة حسب نوع التحليل فإن كان هدف التحليل تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج."<sup>2</sup>
- 3) "تحديد أداة أو الأدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للمحلل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.
- 4) تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
- 5) تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
- 6) كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية"<sup>3</sup> وصياغتها في شكل تقرير .

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 1429هـ، 2008، ص 39، 40.

<sup>2</sup> محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحرافات والاختلاس، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 43.

<sup>3</sup> تيطراوي محمد وخلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة، المسيلة، جامعة، 2016-2017، ص 9.

شكل رقم 01: خطوات التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين

#### 4. وظائف التحليل المالي :

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول :

- "توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ القرارات التي تعود المؤسسة بالربحية أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها ، إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار .
- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازه.
- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية : من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية"<sup>1</sup>

5. الجهات المستفيدة من التحليل المالي : مما لا شك فيه أن أي مؤسسة لها بيئة داخلية تتمثل في(المستويات الإدارية، المساهمين والملاك...) وبيئة خارجية من بين أطرافها(المستثمرون، الزبائن، الموردين، البنوك، ادارة الضريبية ....) تربطهم علاقات مختلفة حيث تهتم هذه الأطراف ببيانات التحليل المالي حسب الحاجة إليها ويمكن تصنيفها إلى :

➤ المستفيدون داخل المنشأة : "يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيًا من مستوى لآخر، نظرًا لاختلاف المستويات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضًا أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في الحصول على المؤشرات المالية الكمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة والرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات . وتنقسم إلى:

✓ إدرة المؤسسة : تهتم المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاط خلال فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات

<sup>1</sup> - عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ENSP ، مذكرة شهادة ليسانس، جامعة وقلعة، 2012-2014 ، ص10-211

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو احصائية في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها.

✓ أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والرحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

✓ اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة<sup>1</sup>.

➤ المستفيدون خارج المؤسسة: "هم كافة الأطراف من خاج المنشأة الذين لهم مصالح معها. وبالتالي نتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة، إلا أنه يمكن أن يكون ذو مصلحة بنتائج تحليل المستثمرين الحاليين والمتوقعون، والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم رابطة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر"<sup>2</sup>. وتتمثل في:

✓ الدائنون: "يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية وبيعها على الحساب، وكلما قصر البيع أجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الأجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية، كما تتولى مصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية.

✓ المستثمرون: مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استناداً إلى دراسة تعتمد جزئياً على مؤشرات التحليل المالي وهي: الربحية، السيولة، انخفاض المخاطر، المديونية...إلخ.

✓ الدولة: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي

<sup>1</sup>بوطيبة بن فلاور أمير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مذكرة، مستغانم، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015\2016، ص58.

<sup>2</sup>وليد ناجي الحيلي، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

✓ أسواق المال: من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية<sup>1</sup>.

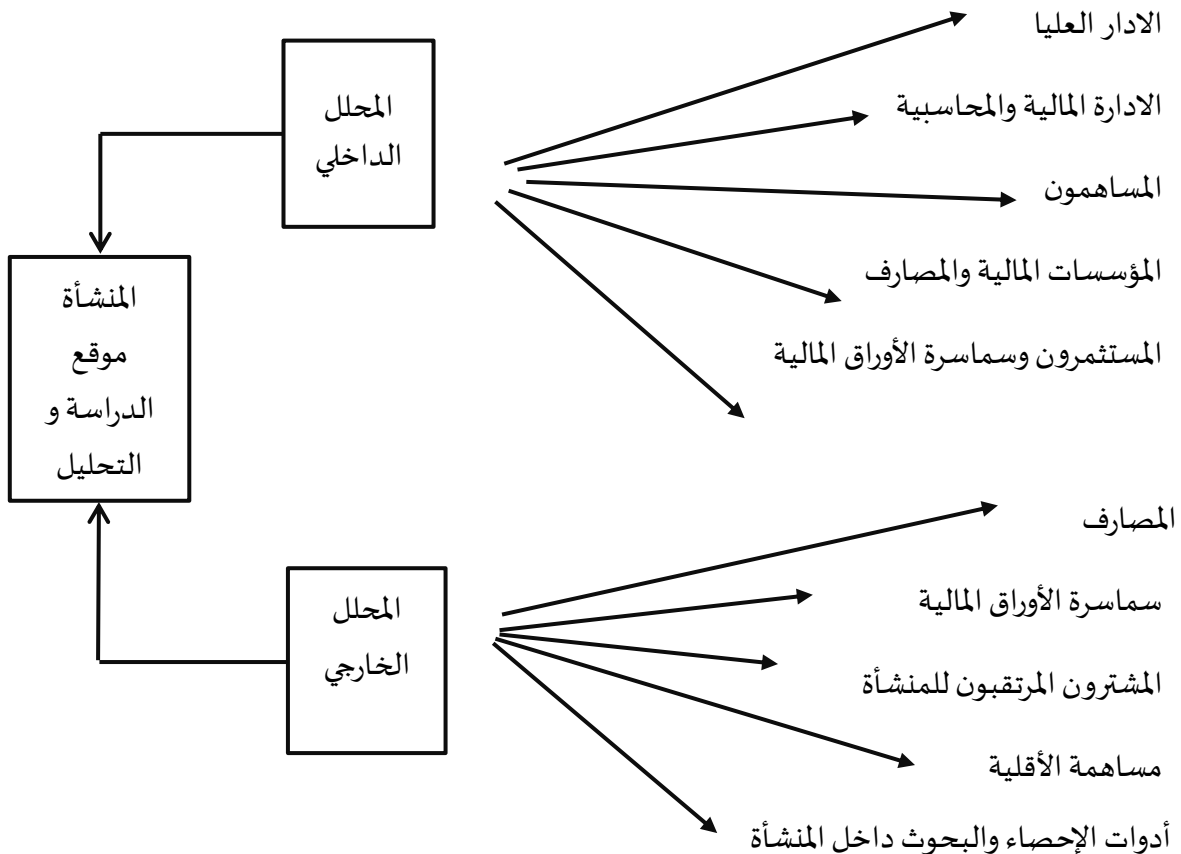
"ويستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

✓ المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي: تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية:

- الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل المالي.
- مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق.<sup>2</sup>

الشكل 02: وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 41.

<sup>1</sup> لوصيف كميلية، التحليل المالي، دروس خاصة بمقياس التحليل المالي، جامعة، أم البواقي، الجزائر، 2020/2019، ص 5 و 6.

<sup>2</sup> أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، جامعة، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 10.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

6. مستويات التحليل المالي: نجد ثلاث مستويات والتي يقوم المحلل المالي بالإستناد عليها عند قيامه بالتحليل . تتمثل في:
- على المستوى المشروع: "حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فيما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل. ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على النقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع .
  - على مستوى القطاع: وهو التحليل المالي الذي يقوم به المحلل بإجرائه على المشروع أخذ بعين الإعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعف وقوته. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالها في أسهمها .
  - المستوى العام: وهو التحليل المالي الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع التي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرّد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية...إلخ".

### المطلب الثالث: مجالات استعمال التحليل المالي

#### 1. مجالات التحليل المالي :

" يمكن تقسيم مجالات التحليل المالي إلى التالي:

- التحليل الائتماني : يرتكز التحليل الائتماني على التزامات الشركة ويهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار التي يمكن أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض، وتقييم تلك المخاطر ووضع تصور بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتائج التقييم، كما يركز التحليل الائتماني على الجدارة الائتمانية للمقترض ، ويقصد بالجدارة الائتمانية المتمثلة في أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه . ويقوم التحليل الائتماني على تحليل كل من السيولة والملاءة ، ويقصد بالسيولة مدى قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية في المدى الزمني قصير الأجل من أجل الوفاء بالتزاماتها ، أما الملاءة فيقصد بها مدى مقدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل وهذا يعتمد على ربحية الشركة في المدى الزمني طويل الأجل وعلى هيكل رأس المال .
- تحليل الاندماج و السيطرة وإعادة الهيكلة : عند قيام الشركة بإعادة هيكلة نشاطها من خلال الاندماج و السيطرة أو تصحيح أوضاعها ، يجب على الشركة الدامجة أو المسيطرة تقرير ما إذا كان

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

الاندماج أو السيطرة يؤديان إلى زيادة القيمة التي سوف تنتج عنهما ، وكذلك تقدير تكلفة عملية الاندماج و السيطرة ، بالإضافة إلى تقدير القيمة الفردية للشركة المندمجة أو المسيطرة عليها ، الأمر الذي يساعد على تحديد السعر المقدم من الشركة الدامجة أو المسيطرة ، وفي المقابل فإن الشركة المندمجة أو المسيطر عليها يجب أن تقوم بعملية تقويم للعرض المقدم لها وتقرر ما إذا كانت عملية الاندماج أو السيطرة هي في مصلحة الملاك أم لا .

وتقوم عملية الاندماج على أساس القيمة الحقيقية المقدرة و ليس على أساس القيمة السوقية من الضروري قياس القيمة الإضافية وتحديدتها للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج أو السيطرة وعملية التحليل في هذه الحالة تتشابه إلى حد كبير مع تحليل المستثمرين.

● التحليل لأغراض الإدارة والرقابة : في ظل كبر حجم المنشآت وانفصال الملكية عن الإدارة ، يقوم المالكون بتعيين مديرين ليقوموا نيابة عنهم بإدارة أنشطة منشآت الأعمال و التحليل المالي لأغراض الرقابة و الإدارة بتحقيق التالي:

- تعزيز موقف الإدارة فيما يتعلق بسياسات الإفصاح المحاسبية .
- مد لإدارة بالمعلومات التي تساعد على إجراء تغييرات إستراتيجية في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
- توفر معلومات للإدارة تبرر الإعراف بالتغيرات الإستراتيجية وبتوقيت حدوثها الأمر الذي يدعم قرارات الإدارة فيما يتعلق بالأنشطة الإدارية والرقابية ويوفر دليلا على صحة البيانات و المعلومات التي بنيت عليها مثل هذه القرارات .

ويتم استخدام التحليل لأغراض المقارنة بين المنشآت المنافسة، حيث يتم تقييم درجة الربحية والمخاطرة التي ترتبط بالشركات المنافسة، الأمر الذي يسمح بإجراء مقارنة بين الشركات من حيث نقاط القوة و الضعف و أفضل أداء على مستوى النشاط.

● التحليل لأغراض التخطيط: أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بتخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استنادا إلى الأداء الذي كان سائدا في السابق. ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

● التحليل الاستثماري: يقصد بالتحليل الاستثماري التحليل الذي يقوم به حملة الأسهم (الملاك)الذين قاموا باستثمار أموالهم في أسهم مال شركة ما، وينصب اهتمام حملة الأسهم على مستوى ربحية الشركة ودرجة المخاطرة المرتبطة بمستوى الربحية وذلك بسبب العلاقة الطردية التي تربط كل من الربحية والمخاطر ، ويركز هذا التحليل على الآتي :

- العائد على الاستثمار .
- هيكل رأس المال (رأس المال + المصادر طويلة الأجل).
- مديونية الشركة على المدى الطويل.
- مديونية الشركة على المدى القصير (السيولة).

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

• التحليل لأغراض الإدارة المالية : يعد التحليل أمراً ضرورياً للقرارات المتعلقة بالتمويل في الشركات، فيجب على المديرين أن يقوموا بعملية تقويم لأثر القرارات التمويلية وسياسات توزيع الأرباح على قيمة الشركة ، ويساعد التحليل على تقييم أثر القرارات التمويلية على كل من الربحية والمخاطرة المستقبلية .

• التحليل لأغراض دعم أطراف أخرى ذات علاقة: من الأطراف التي تعتمد على تحليل التقارير المالية:

- المراجعين الخارجيين.
- أعضاء مجلس الإدارة.
- الجهات الحكومية .
- الموظفون وجمعيات العمال.
- العملاء.
- مقدموا الخدمات القانونية<sup>1</sup>.

### 2. قطاعات التحليل المالي:

لا يقتصر التحليل المالي للمشاريع على قطاع معين وإنما يشمل كافة النشاطات في المجتمع وهي:

- "الصناعة والتعدين.
- الزراعة والصيد والثروة الحيوانية.
- مشاريع الفنادق والإعلام والمستشفيات والتعليم.
- الاستشارات والبرمجة والدراسات.

ويشمل التحليل المالي:

- المشاريع القائمة فعلاً لبيان كفاءة الإنتاج.
- مشاريع الرغبة في التوسع أو إدخال تكنولوجيا جديدة لرفع الطاقة الإنتاجية.
- القيام بمشاريع جديدة.<sup>2</sup>

### 3. متطلبات التحليل المالي:

هناك عدة متطلبات لمثل هذه الدراسات أهمها:

- " المعلومات الصحيحة والدقيقة للسوق والأجهزة والمعدات والمكائن اللازمة والموقع حيث تمثل هذه المعلومات الحصول على الحقائق والمعرفة وأهميتها الاقتصادية الكبيرة وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاقتصادية عندما تكون المعلومات دقيقة وواقعية إلا أننا نجد أن كثير من المعلومات المقدمة تنقصها الدقة ومبالغ فيها بعض الأحيان من أجل الحصول على تسهيلات أكبر مما قد يعرض الأموال العامة للهدر والتبذير وهو ما تعانيه الكثير من دول التخطيط المركزي.

<sup>1</sup> - مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، 1435هـ/2014م، مصر، دار الحكمة للنشر، ص: 18، 19، 20.

<sup>2</sup> - خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- القدرة على التحليل و التنبؤ واشتقاق المؤشرات ومقارنتها فبعد أن كان الدور المالي مسك الدفاتر وقبض الأموال والحصول عليها وإدارتها أصبح دورها تقييم أسس النشاط المالي والقيام بالدراسات الشاملة واللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة بموجب تلك المعلومات الدقيقة.
- المتابعة المستمرة.
- الموضوعية و الحياد.
- التبويب الملائم خلال عمر المشروع ولجميع بنود العملية الإنتاجية.
- استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي اللازمة والملائمة.<sup>1</sup>

المبحث الثاني : محددات التحليل المالي ومقوماته

المطلب الأول: محددات التحليل المالي

للتحليل المالي عدة محددات نذكر من بينها :

- " نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان حكم المحلل أدق على المنشأة .
- الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تعتبر أسلوب سيؤدي إلى نتائج عكسية.
- مؤشرات محدودية الاتجاه، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل.
- الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تعتبر الأسلوب سيؤدي إلى نتائج عكسية.
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج.
- عند الانتقال من أسلوب لآخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالانتقال في تقييم بضاعة آخر المدة من طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً.<sup>2</sup>

المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي

1. مقومات التحليل المالي :

" كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط الموضوع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج و أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .

بناء لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

<sup>1</sup> - خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS & النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية



## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

أ- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية Reliability، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية Objectivity من جهة والملائمة Relevance من جهة أخرى .

ب- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا Scientific Approach يتناسب مع أهداف عملية التحليل . كما أن يستخدم أساليب وأدوات Techniques and Tools تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمى الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى إليها .

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :

■ أن تتوفر لديه خلفية عامة من المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتهي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

■ أن يبرز الفروض Assumptins التي يبني عليها عملية التحليل المالي وكذلك المتغيرات Variables الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة .

■ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم الى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية .

ج- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصول في كشف الحقائق Facts كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها<sup>1</sup>.

2. نتائج التحليل المالي : بعد القيام للمحلل بالتحليل المالي المؤسسة ما، باستخدام مختلف أدوات التحليل، نتوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

### ✓ نتائج التحليل الداخلي:

- "استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها في مجال الرقابة العامة.
- تقديم حكم حول الإدغرة المالية أثناء فترة تنفيذ التحليل المالي.
- المساهمة في اتخاذ القرار المناسب حول توزيع أو استثمار الأرباح المالية .
- تقديم أحكام حول طبيعة تنفيذ الموازنات المالية<sup>2</sup>.
- "التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

### نتائج التحليل الخارجي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

<sup>1</sup>- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2006، ص 4 .

<sup>2</sup>سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد50، الأردن، 2022، ص1435.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- مقارنة سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.<sup>1</sup>

### 3. اتجاهات الحديثة للتحليل المالي :

"ينهج المحللون حاليا منهجا حديثا في دراسة الوضع المالي للشركات يختلف من حيث المضمون عن المنهج التقليدي الذي طالما اعتادوا عليه في ذلك المجال. ويطلق على هذا المنهج مصطلح التحليل النوعي Qualitative Approach Analysis .

ووفقا لهذا المنهج لم يعد اهتمام المحلل المال محصورا فقط بالمحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى اهتمامه ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحية المنشأة ومركزها المالي. فمثلا من حيث الربحية لم يعد مجرد ارتفاع الرقم الذي يظهر به صافي الربح في قائمة الدخل دليلا يقنع المحلل المالي بان أداء المنشأة يسير في الاتجاه السليم، بل لابد لتأكيد هذا الاقتناع من توفر عوامل أخرى تعطي لهذا الرقم المعنى والمدلول الصحيح، وتتمثل هذه العوامل في البحث عن إجابات مقنعة لمجموعة من التساؤلات يتوجب على المحلل المالي الوصول إليها من خلال دراسة انتقادية يقوم بها لسلسلة متتالية من البيانات المالية التاريخية للمنشأة، وكذلك البيانات المالية التاريخية لقطاع الصناعة التي تعمل به المنشأة وتشمل هذه التساؤلات ما يلي :

- هل تتوفر لأرباح المنشأة صفة الاستمرارية أم أن ارتفاعها لسنة معينة كان مؤقتا أو طارئا.
- هل يتسم الاتجاه العام لصافي الربح الدفترية للمنشأة بسمة الثبات أم انه على عكس ذلك يتقلب بالصعود أحيانا والهبوط الفجائي أحيانا أخرى.
- هل المبادئ والمفاهيم وكذلك الأساليب المحاسبية التي وظفتها إدارة المنشأة في قياس الربح تتماشى مع المبادئ أو المعايير المحاسبية المتعارف عليها، أم أن فيها خروجا واضحا وكبيرا عن تلك المبادئ والمعايير.
- بالإضافة لما سبق يجب على المحلل المالي مراعاة أن تكون الأرقام الظاهرة في الميزانية ممثلة لمجوداتها ومطلوباتها وحقوق المساهمين بشكل يقتنع معه المحلل أن إدارة المنشأة تلتزم جانب الأمان وذلك سواء في تكوين رأسمالها العامل، أم في المحافظة على نسب معقولة للسيولة أو الملاءة، كما لابد من توفر عناصر أخرى تعطي لتلك الأرقام مدلولها الصحيح .
- ويمكنه استقصاء مدى توفر هذه العناصر من خلال البحث عن إجابات مقنعة للتساؤلات التالية :
- هل الأرقام التي تظهرها ميزانية المنشأة لمجوداتها ومتطلباتها وحقوق المساهمين فيها اقرب ما تكون لقيمها العادلة أم أنها مجرد بيانات تاريخية لا معنى له ا، أم أنها قيم جارية تمثل فقط ما تريد إدارة المنشأة أن تظهر به تلك البنود في الميزانية.
- ما درجة مخاطر التحقق المحيطة بمجودات المنشأة، وهل هي في حدود أم تتجاوز المستوى المقبول لهذه المخاطر.

<sup>1</sup>هادف ياسمينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة، الجزائر العاصمة، جامعة، 2016-2017 ص.21 و22.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- ما مدى معقولية السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة المنشأة في تقييم الموجودات والمطلوبات، وهل هي سياسات متحفظة أم متراخية .

### النظرة المستقبلية للتحليل المالي:

بناء ما تقدم يتبين أن الاهتمام في الوقت الحالي بموضوع التحليل المالي قد بدأ يتزايد بدرجة كبيرة، حيث ظهرت مجموعات متخصصة لأغراض التحليل المالي تقدم خدمات الاستشارات المالية للمتعاملين في الأسواق المالية، إذ لم يعد مقبولاً في الوقت الحالي أن يتم التعامل في الأسواق المالية بطريقة المضاربة والحركة العشوائية والاعتماد على الشائعات بعد أن قدم الدليل على قدرة المتخصصين في هذه الأسواق على استخدام الأساليب العلمية المتطورة في هذا المجال<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : معايير التحليل المالي

(1) **معايير التحليل المالي:** " من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومات المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذا لا بد من القائم بعملية التحليل من اعتماد على معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير الشائعة الاستخدام نجد :

❖ **المعيار المطلق :** يقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار القيمة المطلقة الثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول (2) ، ومعيار نسبة السيولة (1،5).

❖ **معيار الصناعة :** يستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة . كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة . عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها .

❖ **المعيار المستهدف :** إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي .

❖ **معيار التاريخي :** إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس . وهذا المعيار يعكس مدى التطور في الأنشطة وفعاليات الشركة<sup>2</sup>.

### (2) خصائص معايير التحليل المالي المثالي :

- "الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة.
- الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة.
- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابل للتطبيق.
- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابت نسبياً وغير متقلب ومتغير.
- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.
- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروء وقابل للمقارنة.

<sup>1</sup> - حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46 و47.

<sup>2</sup> عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، دار البازوري العلمية ، 2011 ، ص30 .

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

(3) استخدامات معايير التحليل المالي :

- ❖ تفسير الظاهرة المالية المختلفة وإعطاؤها وصفاً كمياً.
- ❖ تفسير المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.
- ❖ تحليل أداء المنشأة المالية.
- ❖ كشف الانحرافات.
- ❖ قياس النتائج الفعلية إلى نسب معيارية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية، مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014 ، ص 117 و118.

## الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

### خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل، نستنتج أن التحليل المالي هو معالجة للبيانات المالية قد تكون لتقييم مشروع أو للحكم على أداء مؤسسة ما من خلال تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة باستخدام مختلف الوسائل، لا بد أن يتمتع التحليل المالي بالشمول والواقعية، الاستمرارية مع الوضوح والبساطة. كل شخص سواء كان طبيعي أو معنوي له علاقة بالمؤسسة له الحق في الاطلاع على التحليل المالي أو القيام بالتحليل المالي بنفسه .

يهدف التحليل المالي لتفسير القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية والتنبؤ بالنجاح والفشل فهو يقوم بدراسة وتقييم أداء المؤسسة .

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية إلى تزويد أطراف معينة بمعلومات وبيانات عن الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا التحقق من مدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياساتها سليمة أم تحتاج إلى تعديل، وتعتبر النسب المالية من بين أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعاً، كذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي. قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى :

### ➤ المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

### ➤ المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية ونسب المردودية

### المبحث الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

تعد القوائم المالية الأداء الرئيسية التي يستند عليها التحليل المالي حيث أنها تمثل المنتوج النهائي للعمل المحاسبي لأي مؤسسة إقتصادية و عليها أن تتميز بمجموعة من الخصائص لأنها توضح المعلومات المحاسبية والتي يتم إتخاذ مختلف القرارات بالإعتماد عليها .

#### المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

##### 1. مفهوم القوائم المالية :

- "تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين : القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة . ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي : الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للقوائم المالية السابقة"<sup>1</sup>.

- " القوائم المالية هي بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي "<sup>2</sup>.

- "القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة : قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية "<sup>3</sup>.

ومنه نستنتج أن القوائم المالية هي وثائق للحوصلة شاملة لعمليات المؤسسة، في نهاية الدورة المحاسبية و تضم خمس قوائم مالية : الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الجداول الملحقة .

2. الخصائص النوعية للقوائم المالية : هي مختلف الصفات التي تتميز بها المعلومات الظاهرة في القوائم المالية ومن بين هذه الخصائص نجد :

• "الملائمة : أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية .

<sup>1</sup>بوطيبة بن قلاوز أمير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص26 .

<sup>2</sup> جمعي سناء وراهم صوفيا، دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2019\2020 ، ص6 .

<sup>3</sup>كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكّي الجامعي الحديث، الأسكندرية، 2006، ص 13 .



## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- القابلية للمقارنة : من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومات القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أداء المؤسسة الأخرى في نفس الفترة الزمنية<sup>1</sup>.
- "القابلية للفهم (الوضوح): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الوارد بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعليه فإنه يجب عدم استبعادهم المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية، إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.
- الموثوقية : حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز . على هذا الأساس لا يمكن أن تتمتع المعلومات بالموثوقية إلا إذا توفرت فيها الخصائص التالية :
  - التمثيل الصادق : حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى .
  - تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني : بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.
  - الحياد : بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.
  - الحيطة والحذر : أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة فيوضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد مما يجنب تجهيزها القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات .
  - الشمولية : بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فحذق المعلومات قد يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة<sup>2</sup>.

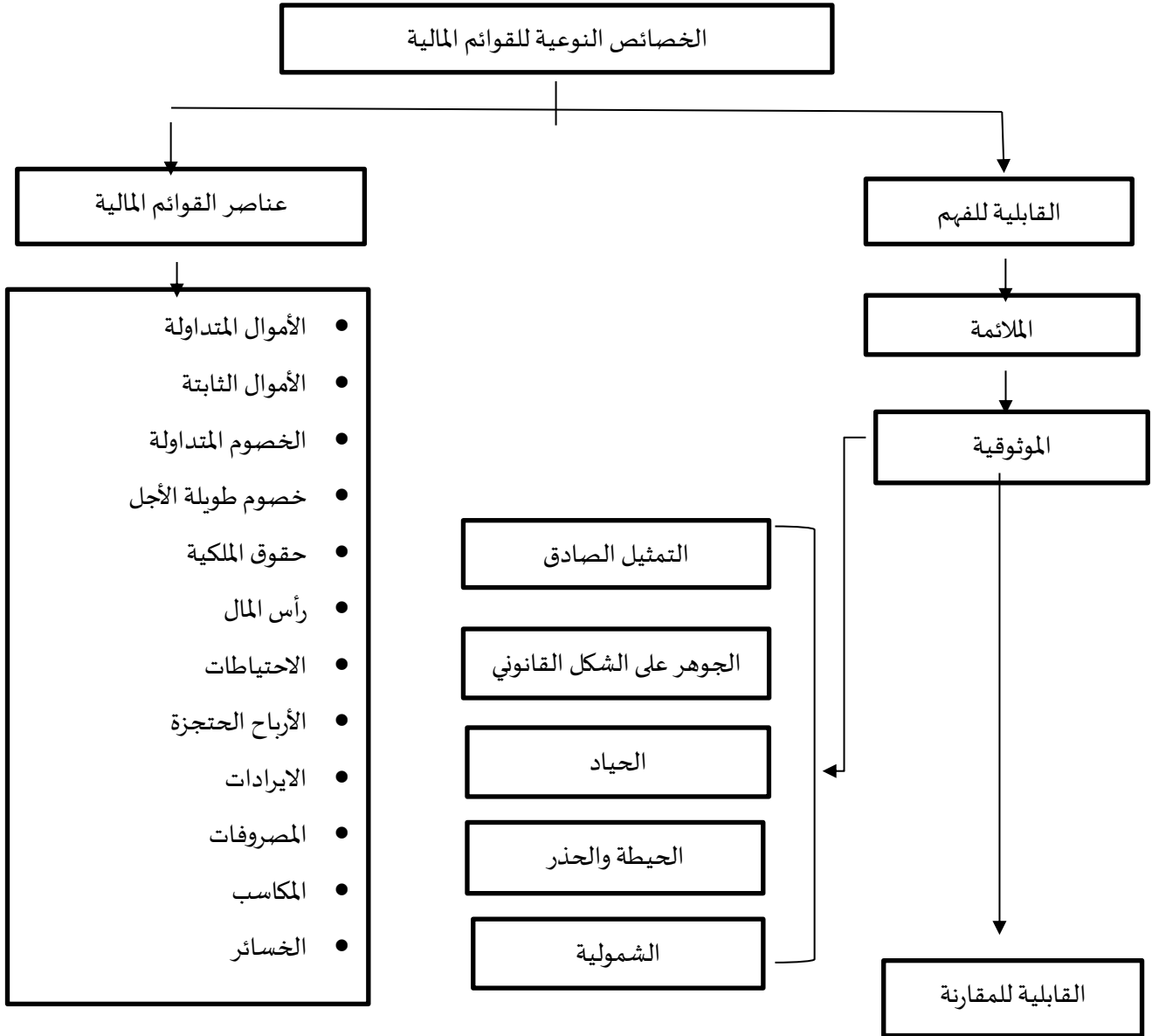
يقوم الشكل الموالي بتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية :

<sup>1</sup>هادف ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص32 و33.

<sup>2</sup> الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية IAS /IFRS، ماجستر، ورقلة، الجزائر، جامعة، 2015/2014، ص8 و9.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

الشكل رقم 03: الخصائص النوعية للقوائم المالي

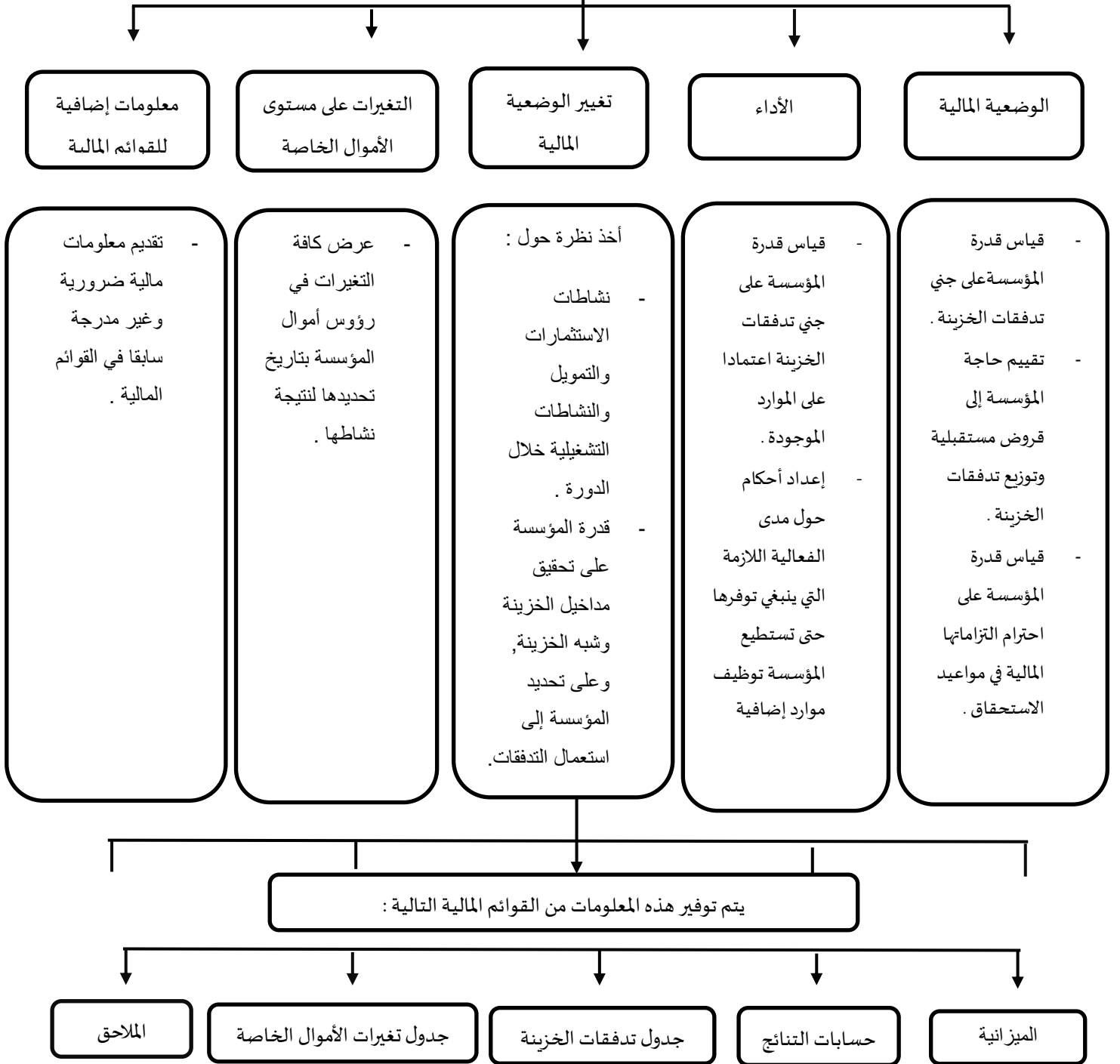


المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين مرجعية النظرية وتحديات التطبيق، دكتوراه، سطيف، الجزائر، جامعة، 2013/2014، ص 50.

3. أهداف القوائم المالية :

الشكل رقم 04: أهداف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول :



المصدر: عمروش صبرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دكتوراه، مستغانم، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس،

2021\2022، ص.8.

4. أهمية القوائم المالية: "تكمن أهمية القوائم المالية في النقاط التالية:

- أداة اتصال: فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن النشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك....، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.
- وسيلة في تقييم الأداء: تساعد القوائم المالية لتقييم الأداء والحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.
- وسيلة تساعد في إتخاذ القرار: تعتبر أيضا وسيلة في إتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

1. الأنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

(1) تعريف الميزانية المحاسبية:

"تعرف الميزانية المحاسبية بأنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أول نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لكل ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء أن كانت ربح أو خسارة"<sup>2</sup>. يجب على المحلل تحول الميزانية من محاسبية إلى مالية بالاستناد على مبدأين: (درجة السيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم) لكي يقوم بالتحليل الجيد للميزانية (أنظر الملحق رقم 01).

(2) جانب الأصول:

أ. الأصول الثابتة:

"هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو الغير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال. أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأصول العينية الثابتة أو المعنوية وتمثل الأصول فيما يلي"<sup>3</sup>:

• "أعباء التثبيتات: وهي أصول وهمية تتمثل في:

- تكاليف المبنى.

- العلاوات التسديد.

- أعباء على مختلف النشاطات.

• التثبيتات المعنوية: تضم برمجيّات، علامات، حق الإيجار....، هي تثبيتات غير مادية.

<sup>1</sup>إلهم فؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة، أم بواقي الجزائر، جامعة، 2015/2014، ص15.

<sup>2</sup>بومدين بروال، مرجع ذكر سابقا، ص12.

<sup>3</sup>بن نذير نصر الدين، محاضرات في مقياس التحليل المالي، بليدة، الجزائر، جامعة، 2019/2020، ص13.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- التثبيتات العينية: وهي مادية مثل الأراضي، البناء، المباني، المواد.....، إلخ.
  - التسبيقات والودائع على التثبيتات .
  - التثبيتات المالية : والتي تأخذ عنوان المشاركات والتثبيتات الأخرى المالية ( القروض، الودائع والسندات المدفوعة)<sup>1</sup>.
  - ب. الأصول المتداولة: هي الأصول التي يتم استغلالها في مدة لا تزيد عن سنة و تتضمن مايلي :
    - "قيم الاستغلال : هذا القسم يضم كل عناصر الحساب(03)، المخزونات بإستثناء مخزون الأدوات. وتقوم المؤسسة ببناء مخزون من الأدوات للتعامل مع المخالفات في الاستهلاك والتجديد، يتوافق مخزون "الأمان" مع أصل الثابت وعلى هذا النحو يظهر في الأصول الثابتة .
    - قيم التحقق: تجمع الحسابات الدائنة والحسابات المرفقة قصيرة الأجل .
    - القيم المتاحة : هي القيم التي يمكن أن تكون بسهولة قابلة للتحويل إلى النقد. هذه الأصول السائلة هي الأصول النقدية والودائع المصرفية والشيكات القابلة للصرف والكمبيالات"<sup>2</sup>.
- (3) جانب الخصوم :
- أ. رؤوس الأموال الخاصة : "تمثل التزامات المؤسسة اتجاه (المساهمين) وتعرف على أنها فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية والغير جارية(ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها) وتضم كل من :
- رأس المال الصادر .
  - العلاوات والاحتياطات .
  - فارق التقييم .
  - فارق إعادة التقييم
  - فارق المعادلة .
  - الترحيل من جديد نتيجة السنة المالية"<sup>3</sup>.
- ب. الخصوم الغير الجارية: تتمثل في :
- القروض و الديون المالية .
  - الضرائب المؤجلة .
  - ديون أخرى غير جارية .
  - مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا .

<sup>1</sup> marcel dobill marcel dobill, comptabilité ohada, tome1, paris, édition Karthala, 2013, P45

<sup>2</sup> Ben said et Idris wassila, analyse financière comme outil d'évaluation de la performance de l'entreprise, Mémoire, tizi ouzou, Algérie, 2018-2019, P25.

<sup>3</sup> بن نذير نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ت. الخصوم الجارية: وتضم ما يلي:

- موردون وحسابات ملحقة .
- الضرائب .
- ديون أخرى .

2. تعريف جدول حساب النتائج:

"هو بيان ملخص للأعباء والنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية . و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة . أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها. كما يبين أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إضافة إلى حساب النتيجة حسب الطبيعة إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة"<sup>1</sup> (أنظر الملحق رقم 02).

"بإمكان المؤسسة إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة وذلك كما يلي:

- حساب النتائج حسب الطبيعة: يتم من خلاله عرض الأعباء بحسب طبيعتها ( مثال عن ذلك : الاهتلاكات، مشتريات مواد الأولية، ...)، وهو يسمح بإظهار عدة مستويات من النتائج (الأرصدة الوسيطة للتسيير) مثل: القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال وغيرها من النتائج الوسيطة .
- حساب النتائج حسب الوظيفة: من خلال هذا النموذج يتم التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، حيث يعتبر هذا المنظور حسب الوظيفة اختياريا وليس إجباريا"<sup>2</sup>.

3. جدول سيولة الخزينة:

(1) تعريف جدول تدفقات الخزينة:

"هو عبارة عن قائمة مالية حيث تلخص التدفقات الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة زمنية والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن"<sup>3</sup>.

(2) مكونات جدول تدفقات الخزينة: يتكون من ثلاث أنشطة أو أجزاء والمتمثلة في:

أ. التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة العمليانية: تعتبر الأنشطة العمليانية أهم نشاط لتكوين

جدول تدفقات الخزينة وهذا لما لها من أهمية في تحقيق الإيرادات الخاصة بالمؤسسة، حيث نجد:

- "التدفقات الناتجة عن تحقيق رقم الأعمال (بيع، تقديم خدمات).
- التدفقات الناتجة عن شراء السلع والمواد الأولية .
- المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن العمولات والإيرادات الأخرى.
- التدفقات الناتجة عن تسديد الأجور والضمان الاجتماعي .

<sup>1</sup>عبد الرحمان عطية، المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، برج بوعريبيج، الجزائر، دار النشر محمد مولاها، 2011، ص85.

<sup>2</sup>عمروش صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص22 و23.

<sup>3</sup>رشيدة بوالصون ودلال بوسنة، أثر استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، جيجل، الجزائر، جامعة، 2017/2018، ص16.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- التدفقات الناتجة عن تسديد الفوائد والضرائب<sup>1</sup>.
  - ب. التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة الاستثمارية: " هي الخاصة بالإقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخبزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عليها.
  - ت. التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها"<sup>2</sup>.
- 3 نماذج جدول تحليل التدفقات النقدية:

نجد طريقتين في تقديم جدول التدفقات النقدية إما بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة وتكون كالتالي:

### أ. جدول تدفقات الخبزينة حسب الطريقة المباشرة:

"وفق هذه الطريقة يتم تقديم المحاور الأساسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز تدفق مالي صاف، وتقريب التدفق المالي إلى النتيجة قبل الضريبة، يتضمن الجدول وفق الطريقة المباشرة ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات (أنظر الملحق رقم 03):

- تدفقات الخبزينة المتأتية من دورة الاستغلال .
- تدفقات الخبزينة المتأتية من دورة الاستثمار .
- تدفقات الخبزينة المتأتية من دورة التمويل"<sup>3</sup>.

### ب. جدول تدفقات الخبزينة حسب الطريقة الغير مباشرة:

"تمثل الطريقة الغير مباشرة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخبزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين..).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذا التدفقات تقدم كلا على حدى.
- تمتاز هذه الطريقة بأنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة وتقوم على أساس إجراء تسوية لصافي دخل المنشأة وتدفقاتها النقدية"<sup>4</sup>(أنظر الملحق رقم 04).
- أوجه الإختلاف بين جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة:

يتمثل إختلاف بين الطريقتين المباشرة والطريقة الغير مباشرة في مايلي:

<sup>1</sup> باكرية علي وبيض القول عبد الله، دور جدول تدفقات الخبزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد(05)، العدد(01)، الجزائر، 2022، ص86.

<sup>2</sup> شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية، ماجستير، باتنة، الجزائر، جامعة، 2009، ص54.

<sup>3</sup> بسادات كريمة، مرجع سبق ذكره، ص77.

<sup>4</sup> بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وجدول التمويل، مذكرة، مسيلة، الجزائر، جامعة، 2014-2015، ص52.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة لجدول التدفقات الخزينة

الطريقة الغير مباشرة	الطريقة المباشرة	أوجه الاختلاف
يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	المعلومات التي يتم الإفصاح عنها
إبراز العالقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية	الهدف
تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به	معالجة البيانات

المصدر: رشيدة بوالصابون ودلال بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

### المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

#### المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

حتى يتمكن المحلل المالي من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بصورة صحيحة وجيدة يتوجب عليه القيام بعملية تحليل البيانات وتفسيرها وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي فتتعدد هذه الأخيرة بتعدد أنواع وكذا طبيعة الدراسات والتحليل المراد القيام بها سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة أو لتقييم الماضي أو حتى لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل، ويمكن حصر هذه الأدوات في: المؤشرات و النسب.

#### 1. مفهوم التوازن المالي:

"صرح (Pierre Vernimmen) أن الأمر مقلق للغاية وهائل عند طرح إشكالية عدم تحقيق المؤسسة لقاعدة التوازن المالي الأدنى ما يعني أن هذه القاعدة هامة جدا وعليها يبني التوازن المالي، بحيث تركز بشكل كبير على مفهوم الاستدامة أو ديمومة الاستخدامات و الموارد، أي أن الاحتياجات طويلة الأجل يجب تمويلها بالموارد الطويلة الأجل"<sup>1</sup>.

يقصد بالتوازن المالي الموازنة بين الموارد المالية و الاستعمالات خلال دورة الاستغلال و بالتالي في هذه الحالة لا يكون لدينا عجز مالي بمعنى هناك توازن بين سيولة الاستعمالات و استحقاق الموارد ، يستند التوازن المالي على ثلاث شروط هي :

$$FRNG > 0$$

$$FRNG > BFR$$

$$TN > 0$$

<sup>1</sup> عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص: 164.



## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- قاعدة التوازن المالي الأدنى: "إن مبدأ التوازن المالي الأدنى يركز على مبدئين أساسيين هما:  
أ. الأصول الدائمة: تمون عن طريق الموارد الدائمة، هذا المبدأ يتحقق مع مستوى الدورة الطويلة أي دورة الاستثمار.  
ب. الأصول المتداولة: تمون عن طريق الموارد المتداولة، أي قصيرة الأجل هذا المبدأ يتحقق على المدى القصير، أي في الدورة الاستغلالية وضمان استمرارها.

### ● مفهوم قاعدة التوازن المالي:

تنطلق هذه القاعدة من المبدأ الأساسي التالي:

إن رؤوس الأموال الدائمة في المؤسسة، تكون لها مدة معتبرة لتمويل الأصول الثابتة، ورؤوس الأموال المتداولة تكون لها نفس المدة لتمويل الأصول المتداولة وتعرف هذه القاعدة بمبدأ المدات المتساوية، لأنه لو تقوم المؤسسة بتمويل القيم الثابتة عن طريق ديون الاستغلال أي الديون القصيرة الأجل، فإن ذلك سيكون خطر على المؤسسة. إن قاعدة التوازن المالي الأدنى تفسر على حيزين:

- الحيز الأعلى يجب على الاستعمالات الدائمة أن تمول بالموارد الدائمة وهذا يتم على مستوى دورة الاستثمار.
- الحيز الأسفل يجب على الاستعمالات المؤقتة أن تمول بالموارد الدورية القصيرة الأجل، وهذا يتم على مستوى دورة الاستغلال.<sup>1</sup>

شكل رقم 05: يعبر عن التوازن المالي



المصدر: صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 1998م-1418هـ، ص: 288.

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الأصول استحقاقية الخصوم، حيث أن قاعدة التوازن المالي من أعلى قائمة المركز المالي أساسها بتمويل الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية) وقاعدة التوازن المالي من أسفل قائمة المركز المالي تكون بتمويل الأصول الجارية بواسطة الخصوم الجارية، إلا أنه قد يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التي تخل بالتوازن المالي ومن هذا المنطلق ينبغي

<sup>1</sup> بورحلة عائشة ليندة، بوعزة خديجة، قرض الاستغلال، مذكرة، الجزائر، جامعة مستغانم، 2001-2002، ص: 37، 36.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

على المؤسسة توفير جزء ثابت من الأموال يمكنها من تسديد ديونها في آجال الاستحقاق المتفق عليه، وبالتالي تفادي الاختلالات، ويسمى هذا الجزء برأس المال العامل وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي.<sup>1</sup>

أهمية التوازن المالي:

- ✓ أساس استقرار المؤسسة ماليا و اقتصاديا واجتماعيا وانطلاقها نحو تحقيق القيمة المضافة.
- ✓ يعتبر ضمان للمؤسسة بعدم تعرضها للفشل المالي أو الإفلاس أو ما يسمى بالسيولة.
- ✓ يلعب دور مهم في تمويل الأصول الجارية وهو من يضمن وجود السيولة في المؤسسة.
- ✓ هو جزء من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لذلك إذا حققت المؤسسة توازن مالي يجب ألا ينظر إليها أنها في وضعية مالية جيدة وإنما ربط ذلك بأربعة عناصر رئيسية: الاستقلالية، المردودية، الملاءة، السيولة.<sup>2</sup>

### 2. مؤشرات التوازن المالي:

لقد أصبح استخدام المؤشرات المالية لعدة أغراض منها التحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسات من الأمور المهمة وواسعة الانتشار ومنه لا يمكن أن نتصور تحليل بيانات المؤسسة وتحديد مركزها المالي بدون التطرق إلى المؤشرات المالية فتعتبر أداة مهمة ومفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بشكل جيد وفعال و الأهم أن تكون قد بنيت على بيانات صحيحة.

يتم تقييم التوازن المالي استنادا إلى ثلاث مؤشرات رئيسية وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

#### أولا: رأس المال العامل (FR):

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في بداية الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية أن الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة فيستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى السيولة في مدة قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي .

يمثل رأس المال العامل ذلك الهامش سيولة، الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي.<sup>3</sup>

❖ يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصّة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، المجلة العلمية ASJP، الحجم 11، العدد 2، 2017، ص: 133.

<sup>2</sup> عميروش بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

<sup>3</sup> هادف ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

<sup>4</sup> بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، ماجستير، الجزائر، جامعة بومرداس، 2009، ص: 89.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

### 1 حساب رأس المال العامل:

ويحسب رأس المال العامل بطريقتين<sup>1</sup>:

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

❖ كذلك من بين أنواع رأس المال العامل: رأس المال العامل الصافي و رأس المال العامل الخاص و الأجنبي ويمكن تلخيصهم كالتالي:

### 1-1 رأس المال العامل الصافي:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل..... ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية و الخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة ( الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية ) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.<sup>2</sup>

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)} \text{ رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

1- 2 رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة وهذا من رأسمال العامل يمثل مدى قدرة المؤسسة على التمويل دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل و بالتالي يبين مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.<sup>3</sup>

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

### 1- 3 رأس المال العامل الأجنبي:

"يبين رأس المال العامل الأجنبي قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، وهنا التقى دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة

<sup>1</sup> - جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2017-2018، ص: 20.

<sup>2</sup> - بوطيبة بن قلاوز أمير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>3</sup> - بورحلة عائشة ليندة، ص: 40.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة. ويعبر رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون الأجنبية}$$

### 2- حالات رأس المال العامل :

أ.  $FR > 0$  : في هذه الحالة يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية.

ب.  $FR < 0$  : في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ت.  $FR = 0$  : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتناسب في تمويل المؤسسة مستقبلا.<sup>2</sup>

### ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR):

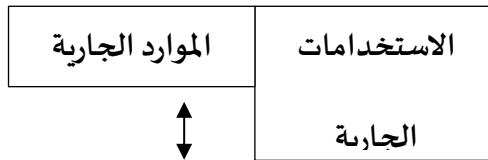
يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز المحتمل، وهو ما يعرف بالاحتياج لرأس المال العامل.<sup>3</sup>

– " يتمثل في إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية .  
ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة – موارد الدورة .

احتياج رأس المال العامل BFR = ( قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – ( الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).<sup>4</sup>

الشكل رقم 06: تمثيل احتياجات رأس المال العامل



المصدر: بومدين بروال، محاضرات في مقياس التسيير المالي، الجزائر، جامعة باتنة 1، 2017/2018، ص 24.

<sup>1</sup> - مريم قموور، لمياء حميمد، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة جيجل، 2016-2017، ص: 32.

<sup>2</sup> - بشري عزوز، رمزي فراس، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2019، ص: 19، 20.

<sup>3</sup> سيف الدين قحاييرة، التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، دكتوراه، الجزائر، جامعة عنابة، 2015-2016، ص 181.

<sup>4</sup> عمروش صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

ويمكن تجزئته إلى:

### 1. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:

" هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

### 2. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:

هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير عادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:"<sup>1</sup>

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

حالات احتياج رأس المال العامل :

" يمكن حصر ثلاث حالات لاحتياج رأس المال العامل:

أ.  $BFR > 0$  : معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتمويل احتياجاتها.

ب.  $BFR = 0$  : معناه الموارد تساوي الاحتياجات وهي حالة نادرة الحدوث.

ت.  $BFR < 0$  : موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال موجب.<sup>2</sup>

أو بمعنى آخر استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.<sup>3</sup>

يختلف رأس المال العامل عن احتياجات رأس المال العامل وذلك من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم بينما احتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط.

<sup>1</sup> نعيمة عبد الرؤوف، فتيحة العراي، استخدام تحليل القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة أدرار، 2021-2022، ص:21.

<sup>2</sup> عمري شنيقي، خلف الله ميلود، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة برج بوعرييج، 2018-2019، ص:14.

<sup>3</sup> رمضان حمزة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية، مذكرة، الجزائر، جامعة قلمة، 2020-2021 ص:38.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

جدول رقم 02: أسباب تغير رأس المال العامل

أسباب تغير رأس المال العامل	
زيادة رأس المال العامل	انخفاض رأس المال العامل
<p>أ. ارتفاع الأموال الدائمة وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ ارتفاع الأموال الخاصة:</li> <li>- ارتفاع رأس المال و الاحتياطات وإعانات الاستثمار</li> <li>✓ ارتفاع القروض طويلة الأجل:</li> <li>- توزيع الاحتياطات</li> <li>- توزيع الحصص الفردية</li> <li>- توزيع خسائر الاستغلال</li> </ul>	<p>أ. ارتفاع الأصول الثابتة وذلك من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ شراء تثبيطات مادية</li> <li>✓ شراء تثبيطات غير مادية</li> <li>✓ شراء تثبيطات مالية</li> </ul>
<p>ب. انخفاض الأصول الثابتة وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ اهتلاك الأصول الثابتة :</li> <li>- مادية</li> <li>- غير مادية</li> <li>- مالية</li> <li>✓ تسديد قروض المؤسسة من قبل المؤسسات.</li> </ul>	<p>ب. انخفاض الأموال الدائمة وذلك من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ انخفاض الأموال الخاصة:</li> <li>- مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية</li> <li>- إصدار سندات الصندوق لأكثر من سنة</li> <li>✓ تسديد الأموال المقترضة:</li> <li>- تسديد القروض المتوسطة وطويلة الأجل</li> <li>- تسديد الحسابات الجارية للشركاء</li> <li>تسديد سندات الصندوق.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على طير الويزة، سايفي بهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، الجزائر، جامعة البويرة، 2014-2015، ص 63، 62.

### ثالثا: الخزينة الصافية TN:

تعرف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.<sup>1</sup> كذلك يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيطات احتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة نحو دائنيها، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلطي، مرجع سبق ذكره، ص: 430.

<sup>2</sup> سراج حسية، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، الجزائر، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص: 25.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال خزينة الأصول - أموال خزينة الخصوم .

ومن خلال القيام بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:

أ. " الخزينة الصافية: هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك يتساوى كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية .

ب. الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة، وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ت. الخزينة السلبية: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب المالية ونسب المردودية النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين وذلك لسهولة استخراجها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

### • تعريف النسب المالية :

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة عنصر وآخر وهي إما أن تصور في شكل بسيط أو كسر عشري، أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه.<sup>2</sup>

• أهمية النسب المالية : " يرى بعض المؤلفين ك Anthony and Merchant أن مقياس الأداء المالي تتوافق مع الأهداف المالية وتعطي ملخص على الأداء :

✓ تعد الأكثر استخداما في مناقشة هيكل رأسمال المؤسسة.

✓ تعد أداة تقليدية قوية لصناعة القرار: المحللين، المقرضين، المستثمرين، المسيرين الماليين.

✓ تعكس تحقيق المؤسسة للأهداف الاقتصادية.

✓ تستخدم لقياس الفعالية.<sup>3</sup>

### • شروط استخدام النسب المالية:

✓ أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب.

<sup>1</sup> سراج حسبيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

<sup>2</sup> - خديجة ردة، العربي طاري، الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كألية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، المجلة العلمية، المجلد2، العدد2017، 3، ص: 106.

<sup>3</sup> - حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016-2017، ص: 20.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

- ✓ اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي .
- ✓ أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي .
- ✓ عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.<sup>1</sup>

### • أنواع النسب المالية :

"غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة وهذا على أسس مختلفة كالغرض أو الهدف من التحليل من بين هذه النسب نجد:

أ. نسب السيولة : تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائئها وذلك عندما يحين أجل استحقاقها .

وتسمى أيضا بالنسبة المرجعية وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية بالاستخدام بمجموع الأصول المتداولة، أو هي النسبة المتخصصة التي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.<sup>2</sup> جدول رقم 03: يمثل نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التداول	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية - المخزون) ÷ الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية ودون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات وما يمثلها ÷ الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر: خديجة ردة، العربي طاري، المجلة العلمية، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

### ب. نسب النشاط :

" يستدل من نسب النشاط على مدى توفر عنصر كفاءة الإدارة، حيث يتم الاستدلال من خلالها على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمنظمة، فعند ارتفاع هذه النسبة فإن ذلك يدل على سرعة تصريف المنتجات ومن ثم نجاح المشروع. وتعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل حيث أنه يمكن الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل

<sup>1</sup> - بسدات كريمة، التسيير المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم، 2021-2022، ص: 56.

<sup>2</sup> - محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، الحجم 1، العدد 1، 2018، ص: 173.



## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية".<sup>1</sup>

- فنسب النشاط تعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصرها إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة وأرباح.

جدول رقم 04: يمثل نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة	يشير معدل دوران الأصول الغير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال

المصدر: عبد الرؤوف عزالدين وصابر بوعويّنة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية العدد 01، المسيلة، 2021، ص 116.

### ج- نسب الربحية:

"تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الأمتل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي ويؤكد على قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي، وتقيس نسب الربحية بشكل أساسي العائد".<sup>2</sup>

تعتبر هذه النسبة المحصلة النهائية لمدى كفاءة الإدارة في إدارة جميع العمليات السابقة بالمؤسسة، والتي تم قياسها من خلال نسب السيولة والرفع المالي ومعدلات الدوران. حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربحية، أي تحقيق أرباح كافية من عملياتها المختلفة. ومن أهم النسب التي يمكن استخدامها في تقييم ربحية المؤسسة هي:

❖ **نسب ربحية المبيعات:** تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح.

✓ **هامش الربح الإجمالي:** بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، ويمكن احتساب مجمل الربح كنسبة مئوية من إجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة

<sup>1</sup>-فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ماجستير، الكويت، 2016، ص: 36، 37.

<sup>2</sup>- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة، المجلة العلمية ASJP، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص: 155.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = (\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

وتمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل للربح كمقياس عام لكفاءة التشغيل، ويحسب بالطريقة التالية:

✓ نسبة هامش الربح الصافي: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عم كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

✓ نسبة هامش القيمة المضافة: تهدف لقياس قدرة المؤسسة على إنشاء التوازن انطلاقاً من نشاطها الرئيسي تعبر عنه برقم الأعمال المحقق. تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

د- نسب المديونية:

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسبة المديونية، وهو التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل ومجوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة من النسب التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية.

حيث نقيس هذه النسب مدى اعتماد إدارة المنشأة على القروض وتأثير ذلك عليها، حيث تهدف إلى معرفة مدى مقدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل.<sup>2</sup>

جدول رقم 05: يمثل نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	الديون المالية ÷ مجموع الأصول	تقيس الأهمية النسبية للأموال التي يقدمها الدائنون لتمويل أصول المنشأة وتسعى هذه التمويلات في قائمة المركز المالي بالخصوم سواء كانت خصوم قصيرة أو طويلة الأجل.
نسبة المديونية إلى حقوق الملكية	الديون ÷ حق الملكية	تبين العلاقة بين الأموال المقترضة من الدائنين لتمويل الأصول و الأموال المقدمة من أصحاب المنشأة، بحيث كلما كانت نسبة الديون إلى حقوق المالكين أقل كلما كانت مديونية الشركة أفضل.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على أحمد عبد الرؤوف الطلاع، دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 1443هـ-2022م، ص47.

<sup>1</sup>- جمعي سناء، مرجع سبق ذكره، ص56، 55.

<sup>2</sup>- أحمد عبد الرؤوف الطلاع، دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 1443هـ-2022م، ص:47.

ر- نسب الهيكلة :

" تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية. ويوجد نوعين من نسب الهيكلة.

➤ نسب هيكلية الأصول: ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي، وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والاستعمال الجيد لأموالها. وتحسب نسب الهيكلة كما يلي:

● نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول.

● نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال ÷ مجموع الأصول.

● نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غير الجاهزة ÷ مجموع الأصول.

● نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ مجموع الأصول.

➤ نسب هيكلية الخصوم: تبين المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات، وهي كما يلي:

● نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم، وكلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

● نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل = مجموع الديون طويلة ومتوسطة الأجل ÷ مجموع الخصوم.

● نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم.

تمثل النسبتين الأخيرتين نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم وعادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا لتمويل الاستثمارات في حين أن الديون قصيرة الأجل تخصص لتمويل أو تغطية مصاريف الاستغلال<sup>1</sup>. هناك نسب هيكلية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

➤ " نسب التمويل: تقوم هذه النسب بمقارنة الحسابات الخاصة بالأصول و الخصوم حيث تعبر بالعلاقة التالية:

● نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن للمؤسسة لها هامش أمان، أي رأس المال العامل موجب<sup>2</sup>.

● "نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلبي، استخدام مؤشرات التسيير المالي و المحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد 4، 2021، ص 431.

<sup>2</sup> بودرهم رضا، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ذات طابع عقاري، مذكرة، الجزائر، جامعة تيسمسيلت، 2020-2021، ص 41.

<sup>3</sup> شارف عبد القادر، برجال حمزة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، مذكرة، الجزائر جامعة تبسة، 2019-2020، ص 30، 29.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تعتبر النسبة الأولى عن استقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي هذه الحالة إذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي الضعف ، وإذا كانت النسبة تتراوح ما بين 1 أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد و الاقتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متعبة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{- نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

$$\text{- نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

وهذه الأخيرة تعبر على استقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكبر من 0,5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد و الاقتراض.<sup>1</sup>

نسب تحليل مستويات النتائج :

1. معدل الإدماج: " هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات انطلاقا من نشاطها المتمثل في أعمالها المحقق. تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الإدماج} = \frac{\text{القيمة المضافة TVA}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم CA(HT)}}$$

تختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها فهي تقترب من الواحد في المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية تقترب من 0,5.

2. نسبة تجزئة القيمة المضافة:

يتم قياس أو تجزئة أو توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، وتحسب هذه العناصر بتكلفتها. وتتعلق تجزئة القيمة المضافة بقياس أهمية كل من المستخدمين، الدولة، وإجمالي نشاط استغلال المؤسسة في استعمال القيمة المضافة وتحسب هذه النسب كالتالي:

$$\checkmark \text{ بالنسبة للمستخدم} = \frac{\text{أعباء المستخدمون}}{\text{القيمة المضافة}}$$

$$\checkmark \text{ بالنسبة للدولة} = \frac{\text{الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة}}{\text{القيمة المضافة}}$$

$$\checkmark \text{ بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{القيمة المضافة}}$$

بالنسبة لهذه الأخيرة فإنها تبين المردودية بالنسبة إلى نشاط المؤسسة وهي من النسب الأكثر تعبيراً عن المردودية الإجمالية للمؤسسة .

نلاحظ أن القيمة المضافة توزع على عدة أطراف منها المستخدمين، الدولة والمؤسسة في حد ذاتها حيث:

- المستخدمون يتحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به.

- الدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة.

- المؤسسة تحصل على صافي نتيجة السنة المالية.

<sup>1</sup> بودرهم رضا، مرجع سبق ذكره، ص42.

### 3. نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال (EBE):

يتم قياس أو توزيع إجمالي فائض الاستغلال بين عدة عناصر، بحيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في استعمال إجمالي فائض الاستغلال وتحسب هذه النسب كالتالي:

✓ بالنسبة للتثبيات = المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ÷ إجمالي فائض الاستغلال.

✓ بالنسبة للمقرضين = الأعباء المالية ÷ إجمالي فائض الاستغلال.

✓ بالنسبة للنتيجة العادية = النتيجة العادية ÷ إجمالي فائض الاستغلال<sup>1</sup>.

#### المردودية:

إن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء أي مؤسسة اقتصادية بغية تحقيق أرباح صافية عن طريق الأموال المستثمرة مما يسمح بتطويرها وتحقيق رفاهية للأطراف الفاعلة وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخارجية وإمكانيات المؤسسة واختيار كل من الأساليب و السياسات المناسبة. يعبر عن قدرة المؤسسة لتحقيق النتائج المالية باستغلال كل إمكانياتها المتاحة المردودية.

هناك من يرجع أصل كلمة مردودية إلى الترجمة اللغوية المباشرة للكلمة الفرنسية (Rentabilité) التي تم اشتقاقها من كلمة (Rente) والتي تعني ريع أو إيراد أو من الفعل (Rendre) والذي يعني رد أو إعادة. أما من الناحية الاقتصادية فيرجع أصل كلمة "المردودية" إلى المردود حيث تعرف:

حسب ريكاردو: " بأنها عائد استخدام الأرض الفلاحية وبمعنى آخر هي الربح المحصل عليه نتيجة استخدام الأرض."

أما من الناحية الصناعية تعرف المردودية بأنها الفائض الذي يزيد عن المبلغ الواجب دفعه لبقاء العنصر الإنتاجي في صناعة ما.

حسب بونشييه (Pancher): " المردودية هي العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم من أجل الحصول على النتائج."

أما بالنسبة لكوهل وكابي (Koehl & Caby): فقد عرفها أنها " قدرة المؤسسة على تحصيل فوائد، وتتمثل في العلاقة بين النتائج التي تحصل عيها و الموارد التي وضعت تحت تصرفها من أصول مادية وغير مادية وأموال<sup>2</sup>."

"وفي نفس السياق يمكن تعريف المردودية على أنها قدرة وسائل المؤسسة (مالية، مادية) على تحقيق النتيجة، حيث تحدد مدى مساهمة أس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ويعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية، حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل و الاستثمار، فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتيجة للحكم على أداء المؤسسة لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية

تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتهي إلى نفس القطاع<sup>3</sup>."

<sup>1</sup>-العازي محمد، بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2016-2017، ص: 141، 140.

<sup>2</sup> بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دكتوراه، الجزائر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص: 14.

<sup>3</sup> حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دكتوراه، الجزائر، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص: 142.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

كما يجب تمييز ما معنى المردودية من المعاني المتصلة بها و المتمثلة في:

1. " الربحية: تحدد قابلية المؤسسة لتحقيق الأرباح وتختلف عن المردودية في مستويين:
    - تأخذ المؤسسة بكاملها كقوة إنتاجية وليس كاستثمار خاص.
    - المردودية تستلزم فائض في النتائج بالنسبة للنفقات لكن الربحية تستلزم فائض في المنتوجات بالنسبة للتكاليف يعني الأرباح.
  2. المردودية: هي قابلية الاستثمار لتحقيق منافع خلال فترة معينة، مفاهيم الربح وسعر البيع أو المقبوضات الإضافية هي ملغاة.
  3. الإنتاجية: هي قابلية عوامل الإنتاج (الاستثمار و المعدل) لتحقيق أرباح بسعر معين.<sup>1</sup>
- ومن خلال ما سبق وذكر أن للمردودية ثلاثة أنواع وهي كالتالي:
1. المردودية الاقتصادية:

يرتبط مفهوم المردودية الاقتصادية بمردودية الأصول، أي مردودية الرأسمال الاقتصادي، حيث أن العمليات الدورية للاستغلال تنتج نتيجة اقتصادية محققة بفضل رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستغلال، وهذا المفهوم لا يأخذ بعين الاعتبار شروط التمويل.<sup>2</sup>

تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة، وهي كمفهوم مستقلة عن النظام الجبائي ونظام تمويل المؤسسة.<sup>3</sup>

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{مجموع الأصول}$$

وفي تعريف آخر حسب عقروب فإن المردودية الاقتصادية تدل على فعالية و مساهمة الأصول في النتيجة، حيث تقاس بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} \div \text{مجموع الأصول}$$

<sup>1</sup> داو مسعودة، يحي شريف ميمونة، إشكالية المردودية المالية لدى المؤسسات الصغيرة، مذكرة، الجزائر، جامعة تيارت، 2015-2016، ص: 36,37.

<sup>2</sup> هادي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دكتوراه، الجزائر جامعة بسكرة، 2018-2019، ص: 200.

<sup>3</sup> ريمة بونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة، المجلة العلمية ASJP، المجلد 20، العدد 2، 2016، ص: 55.

<sup>4</sup> عرقوب وعلي، دور لوحة القيادة المستقبلية (BSC) في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات، دكتوراه، الجزائر، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص: 31.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

### المردودية التجارية:

"و تقيس هذه النسبة مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربح عن كل دينار من مبيعاتها، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{المبيعات}}$$

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.<sup>1</sup>

### 2. المردودية المالية:

تهتم بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.<sup>2</sup> وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

### أهمية المردودية:

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

- ✓ المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها: من خلال إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان، لا بد من تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة وتحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل).
- ✓ المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة: من خلال زيادة الاستثمارات وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي، والتفكير في مشاريع جديدة، وذلك من أجل تطوير نشاطها وتخفيض التكاليف (مصدر خارجي) وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية.
- ✓ هدف المؤسسة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها. من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة و التقدم الموجود.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2020-2021، ص: 27، 28.

<sup>2</sup> محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، الحجم 1، العدد 1، 2018، ص: 175.

<sup>3</sup> أمينة جاب الله، عبلة حلو، أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة ميلة، 2018-2019، ص: 6.

## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

### أهداف المردودية:

إن تحديد وقياس مردودية المؤسسة يعتبر كوسيلة لتحديد وتشخيص وضعية المؤسسة من عدة جوانب، فهي تهدف لتحقيق عدة أهداف، نذكر منها:

- "قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم و صيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- تخصيص الأموال لأفضل استخدام.
- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> أمينة جاب الله، مرجع سبق ذكره.



## الفصل الثاني: المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

### خلاصة الفصل:

يقوم التحليل المالي أساساً على البيانات المحاسبية وخصوصاً الميزانية وجدول حساب النتائج بغرض اشتقاق مجموعة من المعلومات والمؤشرات حول نشاط المؤسسة والتي تستخدم للتعرف على وضعية المؤسسة من خلال تحليل مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة وكذا تشخيص مواطن القصور وتدعيم مواطن القوة.

# الفصل الثالث

تمهيد :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية التحليل المالي بالغة الأهمية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها ومدى إدارتها لمواردها وبالتالي فهي تقيم أداءها المالي من خلال الاعتماد على تحليلها للقوائم المالية . بعد أن قمنا بنظرة شاملة في الجانب النظري عن التحليل المالي ومختلف مؤشرات والنسب المالية سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية للوضعية المالية لشركة سوناطراك لسنة 2019 - 2020 , عن طريق مجموعة المؤشرات والنسب الأكثر أهمية مع التعليق على النتائج .

➤ المبحث الأول: تقديم عام لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)

المطلب الأول: التعريف بالشركة (مجمع CP1Z)

المطلب الثاني: مهام وأهداف الشركة (مجمع CP1Z)

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للشركة (مجمع CP1Z)

➤ المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)

المطلب الأول: عرض الميزانية المختصرة و التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الثاني: التحليل النسب المالية

المبحث الأول: تقديم عام لشركة سوناطراك

المطلب الأول: التعريف بالشركة

1. لمحة تاريخية عن شركة سوناطراك:

تعتبر سوناطراك أهم شركة محروقات في الجزائر و في إفريقيا . فهي تشتغل في التنقيب و الإنتاج و النقل عن طريق الأنابيب و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. بتبنيها إستراتيجية متنوعة، تتوسع سوناطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقات الجديدة و المتحدة، تحلية مياه البحر، البحث و التعدين. مواصلة منها إستراتيجية في تدويل، تعمل سوناطراك في الجزائر و في عدة مناطق من العالم: في إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) و في أوروبا (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى) و في أمريكا اللاتينية (البيرو) و في الولايات المتحدة الأمريكية.

برقم أعمال يقارب 97,64 مليار دولار أمريكي تم تحقيقه سنة 2008 ، تم ترتيب سوناطراك :

- الشركة الأولى إفريقيا .
- الشركة البترولية الثانية عشر عالميا .
- الشركة الثالثة عشر في العالم فيما يتعلق بالمحروقات السائلة (احتياطي، و إنتاج).
- الشركة السادسة عالميا يخص الغاز الطبيعي (الاحتياطي، الإنتاج).
- الشركة البترولية الخامسة والعشرين من حيث عدد المستخدمين .
- خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي.
- رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع GNL.
- ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع GPL.

التسمية: تسمي سوناطراك بالشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل تحويل المحروقات و تسويقه، وتتواجد

شركة سوناطراك بمدينة "وهران بطيوة"

2. تعريف مجمع CP1Z ونشأتها:

مجمع CP1Z للشركة الوطنية سوناطراك هو مجمع بيتروكيميائي يدعى ب (ENIP) في الاطار السياسي، تم إنشاؤه بمرسوم رقم 84-257 في 01 سبتمبر 1984 وتم تعديله بمرسوم رقم 83-410 في 06 جوان 1983، مجمع ميتانول يقع في مدينة آزيو، يبعد ب 2 كم عن هذه الأخيرة في شمال رافينري لأزيو، وأهم مادة يتم الاعتماد عليها في إنتاج مختلف المنتوجات هي الغاز، تم استغلال المواد التالية في:

تم استغلال وحدة الميتانول (Méthanol) في 1976 و تم استغلال وحدات (Formol) و (Colles) في 1978.

المطلب الثاني: مهام شركة سوناطراك (مجمع CP1Z)

يتخصص مجمع CP1Z في إنتاج المواد التالية:

- إنتاج méthanol 100000 طن\عام
- إنتاج formol- FORMUREE 16000 طن\عام
- إنتاج résines uréiques السائل للغراء 10000 طن\عام
- إنتاج مسحوق résines uréiques للقالب 2500 طن\عام
- إنتاج مسحوق résines phénoliques للتهديئة 3000 طن\عام
- إنتاج résines phénoliques لرغوة 2000 طن\عام
- إنتاج résines atomisées للغراء 2600 طن\عام
- إنتاج مسحوق résines phénoliques للقالب 1900 طن\عام
- إنتاج résines mélaminiques لفورميكا 1000 طن\عام

الشكل رقم 07: بطاقة فنية لشركة سوناطراك CP1Z

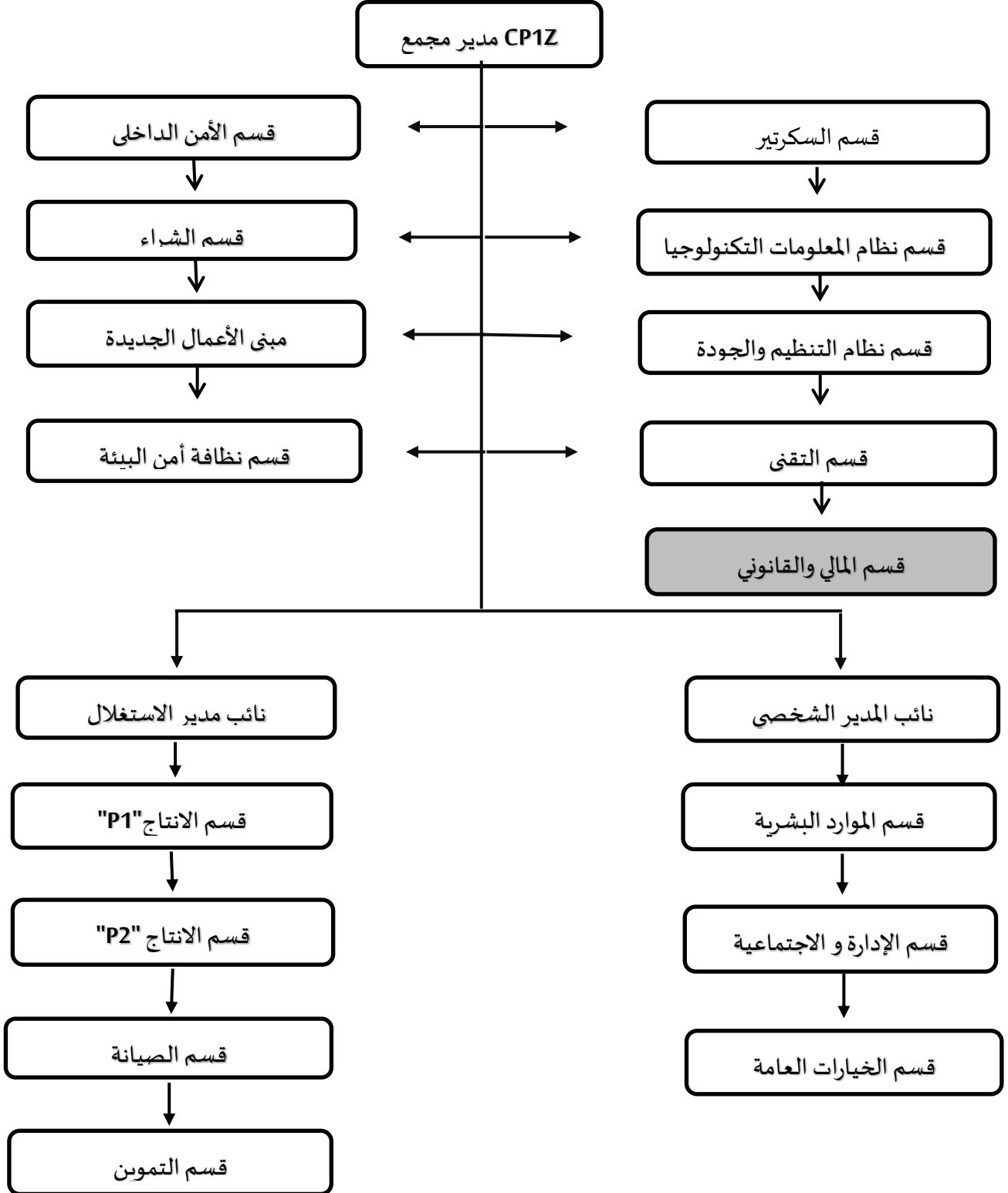
- اسم الشركة: بالشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل تحويل المحروقات و تسويقه
- الشركة الأم: سوناطراك
- الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية ذات طابع إنتاجي مؤسسة ذات أسهم SPA
- رأس المال الاجتماعي: شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي 900000000000
- عدد العمال: 482 عامل
- رقم التسجيل التجاري: 31/55-00137 ب 2018/05/06
- رقم الضريبي: 0001600137674421060
- عنوان ومقر الشركة: BP طريق تليلات 1. أرزيو 31200

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على معلومات المؤسسة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)

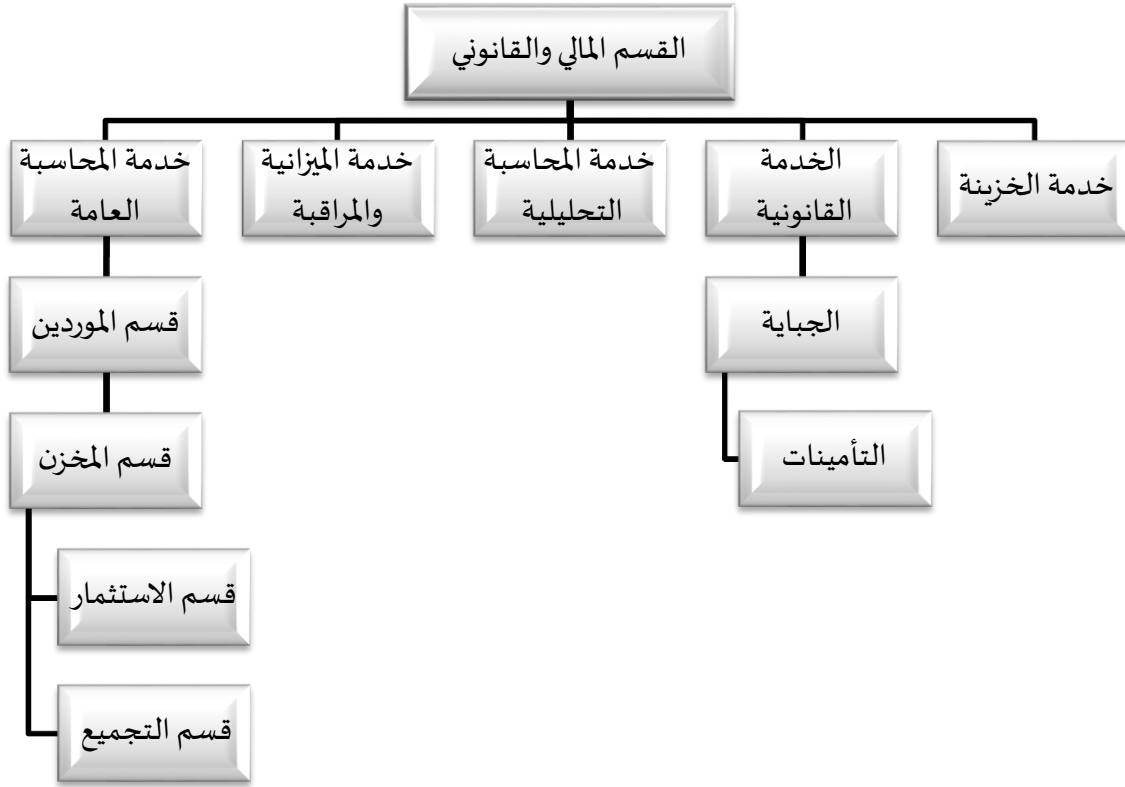
يتكون مجمع من عدة أقسام مختلفة المهام تم تمثيلها في الهيكل التنظيمي كما يلي:

شكل رقم 08: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك CP1Z



المصدر: الشركة الوطنية سوناطراك CP1Z

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للقسم المالي و القانوني



المصدر: الشركة الوطنية سوناطراك CP1Z

### دراسة الهيكل التنظيمي لقسم المالي والقانوني

مهام القسم المالي و القانوني : ينقسم هذا القسم إلى خمس خدمات بما في ذلك (المحاسبة العامة, الميزانية, المحاسبة التحليلية, القانونية, الخزينة) ويتميز القسم المالي والقانوني بعدة مهام وهي :

- إجراء جميع العمليات المحاسبية والمالية المتعلقة بنشاط المجمع وفقا للقواعد والاجراءات المحاسبية المعمول بها في الشركة .
- مراقبة تطور هياكل توقعات الموازنة والخطة السنوية بمختلف جوانبها (الاستثمار والاستغلال والإنتاج) وفقا لسياسات الشركة .
- مراقبة المراقبة الدورية لإنجاز الميزانية وتحليل الانحرافات بين التوقعات والإنجازات .
- تطوير جميع الحالات الدورية الموجزة ولا سيما البيانات المالية, وتقارير تنفيذ الخطة السنوية .
- التعامل مع المنازعات الناشئة عن أداء العقود بين المجمع والمتعاملين أو الموردين .
- مراقبة تغطية أصول المجمع بالتأمين الجماعي .
- إدارة سداد الإقرارات الضريبية والاجتماعية المختلفة ضمن المواعيد النهائية التي تحددها اللوائح المعمول بها .

➤ يشرف على إدارة وتطوير وصيانة مستوى مهارات موظفيها .

➤ تنظيم المعلومات والتقارير .

1. مهام خدمة المحاسبة العامة : تتكون هذه الخدمة من أربع أقسام تتمثل مهمتها الأساسية في التسجيل اليومي للقيود المحاسبية للوثائق الداعمة, عن طريق قيد مستند, وهدفها هو إعداد الميزانية العمومية في نهاية العام .

أ قسم الموردين : يعتمد قسم الموردين على قسم المحاسبة العامة, من خلال مراقبة وإدارة حسابات الأطراف الثلاثة لجميع المشتريات التي تتم في الجزائر أو في الخارج .

ب قسم المخزون : من أهم مهامه :

- تسيير حسابات المخزون .

- تسيير حسابات الشراء .

ت قسم الاستثمار : من مهامه :

- تسيير حسابات الاستثمار .

- حساب ومحاسبة الاهتلاكات .

ث قسم التجميع : هذا القسم النهائي, دوره المراقبة النهائية لجميع الملفات المحاسبية . يعمل على محاسبة العمليات التي لم يتم علاجها في باقي الأقسام وهذه العمليات هي :

- محاسبة العمليات المختلفة (ترحيل كشوف الرواتب المقتطعة من الموظفين الخ.....)

- متابعة حسابات الميزانية .

- إعداد الملخصات في نهاية السنة المالية مثل جداول رسوم التسيير, جدول حسابات النتائج والميزانية.

2. خدمة الميزانية والمراقبة : مهمة هذا القسم تكمن في وضع ميزانية معيارية للشركة من حيث المشتريات والخدمات والاستثمارات والنقد, إضافة إلى مراقبة المدفوعات خلال العام, ومراقبة الميزانية مع الحرص على إنجاز ما خطط له مسبقا إضافة إلى إعداد تصاريح الميزانية أينما يتم التعليق في حالة عدم إنجاز ما تم التخطيط له أو في حالة تجاوز الميزانية المعيارية .

3. خدمة المحاسبة التحليلية : يعمل هذا القسم على حساب سعر الإجمالي لكل منتج مع السعي على تدنية مختلف التكاليف بأكبر قدر ممكن .

4. الخدمة القانونية :

الجباية : يختص في الأعمال التالية :

➤ التصريح الجبائي الشهري في وثيقة G50.



- الضريبة على نشاط TAP.
  - الضريبة على القيمة المضافة TVA.
  - حقوق الطابع .
- إنشاء شهادات الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة مع الشركات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة  
مثل : SONATRACH.
- محاسبة القيود المتعلقة بالجباية .
  - تحليل الحسابات وملاحق الميزانية .
- التأمينات : تأمين كل الفروع بشركة التأمينات (CAAR)
- تأمين السيارات .
  - تأمين معدات الإنتاج .
  - تأمين البنائات .
  - تأمين مجموعة أشخاص .
  - تأمين المسؤولية المدنية .
- الخلية القانونية : يتلخص دور الخلية القانونية في جانبين :
- الجانب القانوني .
  - سكرتارية اللجنة .
5. خدمة الخزينة : هو كل ما يتعلق بتحليل التدفق النقدي للشركة, وأهم نقطة يجب فهمها هي أن الخزينة والنقد ينشآن من مرحلة الاستغلال المؤسسة وأنه يتقلب وفقا لذلك ولكن أيضا بسبب قرارات الاستثمار والتمويل التي تتخذها الشركة . توليد عملية النقد هو تنويع لعملية تكرارية وديناميكية توضحها الميزانية العمومية , من أهم مهامها :
- تسيير العلاقات البنكية .
  - مراقبة تطبيق الاتفاقيات .
  - ضمان الإبلاغ \ ضمان حسن سير نظام الخزينة .
- أعمال وحدات العملية : يوجه المجمع لخدمة الخزينة بالخصوص مجموعة من المهام اليومية أو الشهرية وهي :
- الدفع للموردين في تاريخ الاستحقاق .
  - تسيير ترصيد البنكي في تاريخ الاستحقاق .
  - التقارب البنكي في مختلف الحسابات البنكية .

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

- مراقبة و حسن تطبيق الشروط البنكية .
- الإبلاغ اللازم الموجه للمسؤولين .

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لشركة سوناطراك (مجمع CP1Z)

المطلب الأول : عرض الميزانية المختصرة والتحليل بواسطة المؤشرات المالية

1) عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019\2020:

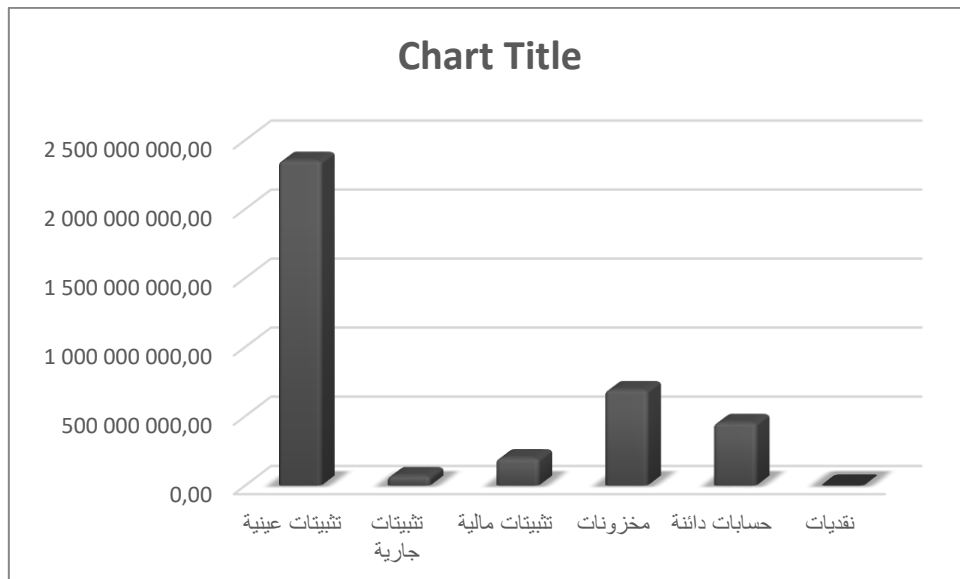
أ. عرض الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول:

الجدول رقم 06: الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2019\2020

2020	2019	سنة
2 463 495 373,14	2 620 896 949,02	أصول الثابتة
2 078 471 333,19	2 351 983 568,29	تثبيات عينية
147 964 593,47	70 267 114,33	تثبيات جارية
237 059 446,48	198 646 266,40	تثبيات مالية
1 547 641 174,33	1 143 758 766,09	أصول جارية
872 079 095,63	690 072 550,25	مخزونات
675 551 526,36	453 351 378,84	حسابات دائنة
10 552,34	334 837,00	نقديات
4 011 136 547,47	3 764 655 715,11	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ميزانية المالية للمؤسسة.

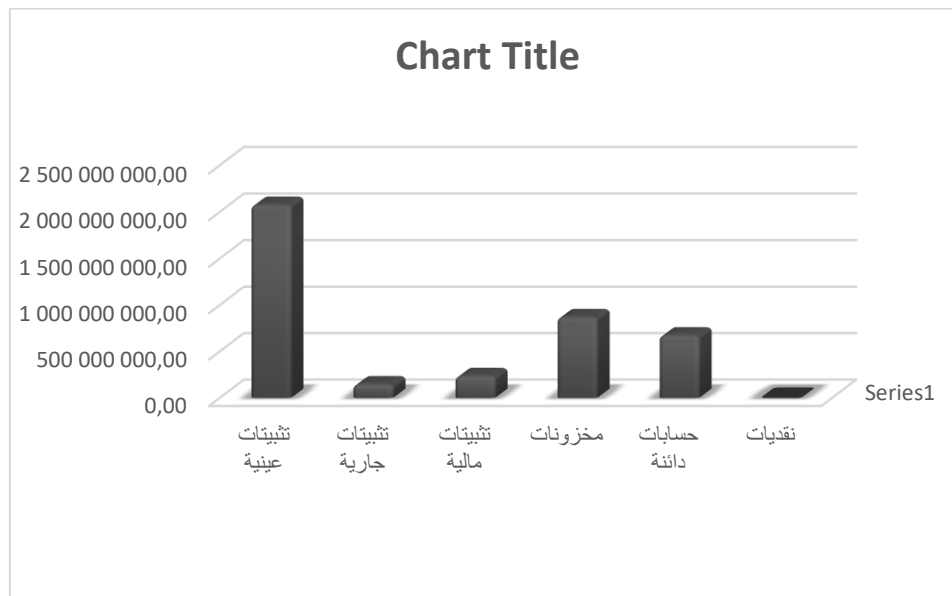
الشكل رقم: التمثيل البياني للأصول لسنة 2019



## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على EXCEL

الشكل رقم : التمثيل البياني للأصول لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على EXCEL

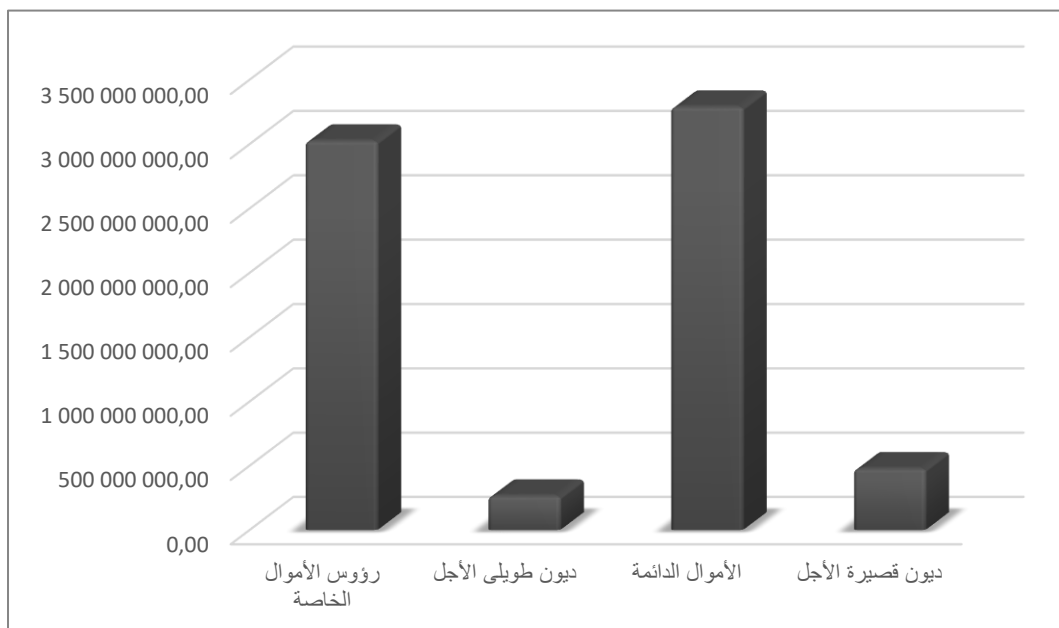
### ب. عرض الميزانية المختصرة لجانب الخصوم:

الجدول رقم 07: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2019\2020

2020	2019	سنة
2 877 762 503,11	3 023 995 589,54	رؤوس أموال خاصة
336 387 278,19	263 881 115,14	ديون طويلة الأجل
3 214 149 781,30	3 287 876 704,68	الأموال الدائمة
796 986 766,17	476 779 010,43	ديون قصيرة الأجل
4 011 136 547,47	3 764 655 715,11	مجموع الخصوم

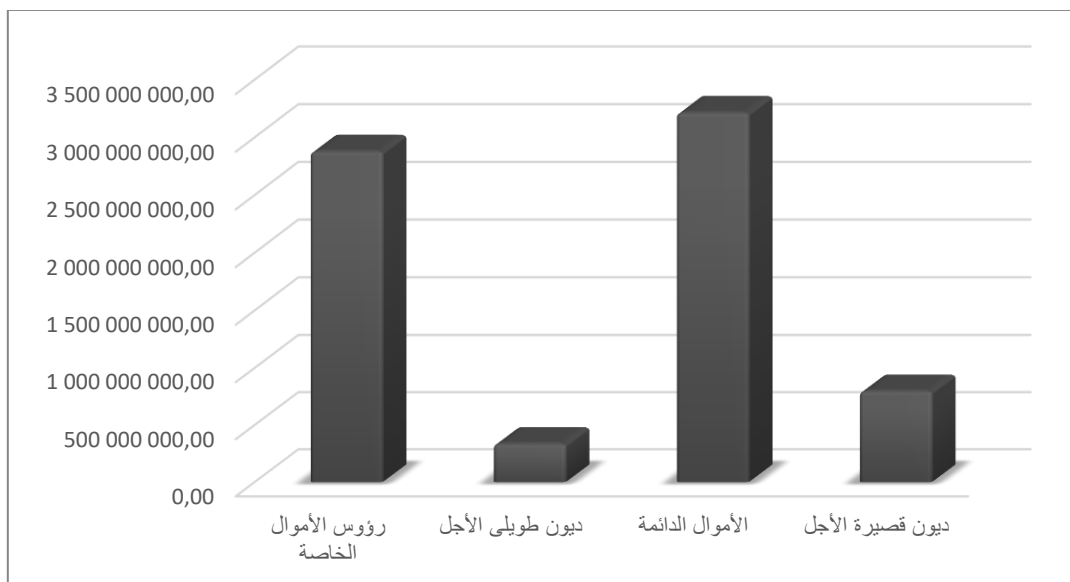
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ميزانية المالية للمؤسسة.

الشكل رقم: التمثيل البياني للخصوم لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على EXCEL

الشكل رقم: التمثيل البياني للخصوم لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على EXCEL

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

(2) التحليل بواسطة المؤشرات المالية:

1. حساب أنواع رأس المال العامل :

1. حساب رأس المال العامل :  $FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$

جدول رقم 08: حساب رأس المال العامل

السنة	2019	2020
الأموال الدائمة	3 287 876 704,68	3 214 149 781,30
الأصول الثابتة	2 620 896 949,02	2 463 495 373,14
رأس مال العامل	666 979 755,66	750 654 408,16

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

2. رأس المال العامل الخاص: الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول رقم 09 : حساب رأس المال العامل الخاص

السنة	2019	2020
الأموال الخاصة	3 023 995 589,54	2 877 762 503,11
الأصول الثابتة	2 620 896 949,02	2 463 495 373,14
رأس مال العامل الخاص	403 098 640,52	414 267 129,97

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

3. رأس المال العامل الأجنبي : الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

جدول رقم 10 : حساب رأس المال العامل الأجنبي

السنة	2019	2020
الديون طويلة الأجل	263 881 115	336 387 278
الديون قصيرة الأجل	476 779 010	796 986 766
رأس المال العامل الأجنبي	740 660 126	1 133 374 044

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

التعليق على النتائج المتحصل عليها :

❖ رأس المال العامل الدائم : من خلال نتائج التي توصلنا إليها نلاحظ أن رأس المال العامل موجب بالنسبة للسنيتين مدروسة، مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموالها دائمة مع تحقيق هامش أمان .

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

❖ رأس المال العامل الخاص : نجد أن رأس المال العامل الخاص موجب ما يفسر مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الخاصة بدون اللجوء لموارد الخارجية وبالتالي بين الإستقلالية المالية للمؤسسة .

❖ رأس المال العامل الأجنبي : نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل في كلتا السنتين منخفضة مقارنة بأموال الخاصة مما يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلال المالي إضافة إلى عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، ما قد يمكنها من حصول على القروض بسهولة .

### 2. حساب احتياجات رأس المال العامل :

$$= \text{مخزون جاري} + \text{حسابات الدائنة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

جدول رقم 11: حساب احتياجات رأس المال العامل

السنة	2019	2020
مخزون جاري	690 072 550,25	872 079 095,63
حسابات دائنة	453 351 378,84	675 551 526,36
الديون قصيرة الأجل	476 779 010	796 986 766
BFR	666 644 918,66	750 643 855,82

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

التعليق على احتياجات رأس المال العامل :

❖ نجد أن احتياج رأس المال العامل موجب في كل من سنة 2019 و 2020 مما يدل على وجود احتياج مرتبط بالاستغلال، وهذا لا يعني أن موارد الاستغلال لم تغطي احتياجات الاستغلال بل أن للمؤسسة مخزون كبير جدا مما أثر على نتيجة BFR .

### 3. حساب خزينة الصافية :

$$= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

جدول رقم 12: حساب الخزينة الصافية

السنة	2019	2020
FRNG	666 979 755,66	750 654 408,16
BFR	666 644 918,66	750 643 855,82
TN	334 837,00	10 552,34

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

التعليق على الخزينة الصافية :

❖  $FR > BFR \leq TN > 0$  ما يدل على حالة توازن أي أن المؤسسة حققت هامش دائم من الأموال مما يعني

أن الموارد أكبر من الأصول الثابتة، وجدو فائض في رأس المال .

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

(1) تحليل الميزانية المالية :

من بين أهم النسب الأكثر استخداما في تحليل الميزانية مايلي :

1. نسب السيولة :

أ. نسبة التداول = الأصول الجارية \ الخصوم الجارية

جدول رقم 13: حساب نسبة التداول

السنة	2019	2020
الأصول الجارية	1 143 758 766,09	1 547 641 174,33
الخصوم الجارية	476 779 010	796 986 766
نسبة التداول	2,40	1,94

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التداول تزيد عن الواحد في كل من السنة 2019 و 2020 مما يدل على وجود فائض في الأصول الجارية غطى الديون قصيرة الأجل، وعليه للمؤسسة المقدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من أصولها الجارية .

ب. نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - مخزون) \ الخصوم الجارية

جدول رقم 14: حساب نسبة السيولة السريعة

السنة	2019	2020
الأصول الجارية	1 143 758 766,09	1 547 641 174,33
مخزون	690 072 550,25	872 079 095,63
الخصوم الجارية	476 779 010	796 986 766
نسبة السيولة السريعة	0,95	0,85

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

في كلتا السنتين نرى أن نسبة السيولة السريعة أقل من الواحد ما يعني بأن الأصول الجارية سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية .

2. نسبة التمويل :

أ. نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة \ ديون طويلة الأجل

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

جدول رقم 15: حساب نسبة الإستقلالية المالية

السنة	2019	2020
الأموال الخاصة	3 023 995 589,54	2 877 762 503,11
ديون طويلة الأجل	263 881 115	336 387 278
الإستقلالية المالية	11,46	8,55

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

بناءً على النسب المتحصل عليها في السنتين 2019 و2020 نجد أن الإستقلالية المالية تفوق واحد مما يدل على إستقلالية المؤسسة ماليا وسهولة الحصول على قروض بنكية .

ب. نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة \ الأصول الثابتة

جدول رقم 16: حساب نسبة التمويل الدائم

السنة	2019	2020
الموارد الدائمة	3287876704,68	3214149781,3
الأصول الثابتة	2 620 896 949,02	2 463 495 373,14
التمويل الدائم	1,25	1,30

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

بما أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد في كل من السنتين هذا يدل على أن الموارد الدائمة مولت الأصول الثابتة وهو مؤشر جيد للمؤسسة .

3. نسبة الاستدانة المالية = ( الديون المالية + خزينة الخصوم ) \ الأموال الخاصة

جدول رقم 17 : حساب نسبة الإستدانة المالية (التحرر المالي )

السنة	2019	2020
الديون المالية	740 660 125,57	1 133 374 044,36
الأموال الخاصة	3 023 995 589,54	503,11 762 877 2
الإستدانة المالية	0,24	0,39

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نجد نسبة الاستدانة المالية لسنة 2019 و2020 أقل من 0,5 ما يدل على أن استدانة مالية ضعيفة المؤسسة متحررة ماليا لها القدرة على طلب قروض .



## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

### 4. نسبة المديونية :

نسبة الدين إلى إجمالي الأصول = الديون المالية \ مجموع الأصول

جدول رقم 18: حساب نسبة الدين إلى إجمالي الأصول

السنة	2019	2020
الديون المالية	740 660 125,57	1 133 374 044,36
مجموع الأصول	3 764 655 715,11	4 011 136 547,47
الدين إلى إجمالي الأصول	0,19	0,28

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نجد أن النسب الدين إلى إجمالي الأصول قليلة جدا في كل من السنتين وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الغير في تمويل أصولها .

### (2) تحليل جدول حساب النتائج:

#### 1. نسبة معدل الإدماج : القيمة المضافة / رقم الأعمال

جدول رقم 19 : حساب نسبة معدل الإدماج

السنة	2019	2020
القيمة المضافة	3 053 436 213,04	3 345 601 252,54
رقم الأعمال	4 853 376 694,46	2 734 629 232,81
معدل الإدماج	0,63	0,82

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

❖ بما أن مجمع CP1Z إنتاجي ومعدل الإدماج يفوق 0,5 فهذا يعني أن المؤسسة قادرة على إنشاء ثروات

انطلاقا من رقم الأعمال المحقق.

#### 2. نسبة تجزئة القيمة المضافة :

أ- بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة

جدول رقم 20 : حساب بالنسبة للمستخدمين

السنة	2019	2020
أعباء المستخدمين	1 219 795 194,16	664 664 389,75
القيمة المضافة	3 053 436 213,04	2 734 629 232,81
بالنسبة للمستخدمين	0,33	0,24

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

ب- بالنسبة للدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة / القيمة المضافة

جدول رقم 21: حساب بالنسبة للدولة

السنة	2019	2020
الضرائب والرسوم والمدفوعات	25 340 666,64	480 000,00
القيمة المضافة	3 053 436 213,04	2 734 629 232,81
بالنسبة للدولة	0,01	0,00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

ث- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة

جدول رقم 22: حساب بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال

السنة	2019	2020
إجمالي فائض الاستغلال	1 808 300 352,24	2 069 484 843,06
القيمة المضافة	3 053 436 213,04	2 734 629 232,81
بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال	0,59	0,76

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

❖ هذه النسب تقيس تجزئة القيمة المضافة بين كل من المستخدمين, الدولة, وإجمالي فائض الإستغلال

ودائما ما يكون مجموعها يساوي 1

ملاحظة: (2019) : (1=0.01+0.40+0.59) و (2020) : (1=0.00+0.24+0.76)

3. نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال :

أ- بالنسبة للتثبيات = مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة/ إجمالي فائض الإستغلال

جدول رقم 23: حساب بالنسبة للتثبيات

السنة	2019	2020
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	410 742 146,22	4 900 440,15
إجمالي فائض الاستغلال	1 808 300 352,24	2 069 484 843,06
بالنسبة للتثبيات	0,23	0,00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

### الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

ب- بالنسبة للمقرضين = الأعباء المالية / إجمالي فائض الاستغلال  
جدول رقم 24: حساب بالنسبة للمقرضين

السنة	2019	2020
الأعباء المالية	30 731 114,65	2 078 976 297,52
إجمالي فائض الاستغلال	1 808 300 352,24	2 069 484 843,06
بالنسبة للمقرضين	0,02	0,01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

ت- بالنسبة للنتيجة العادية = النتيجة العادية / إجمالي فائض الاستغلال  
جدول رقم 25: حساب بالنسبة للنتيجة العادية

السنة	2019	2020
النتيجة العادية	1 808 300 352,24	2 078 976 297,52
إجمالي فائض الاستغلال	1 402 847 199,17	2 069 484 843,06
بالنسبة للنتيجة العادية	0,78	1,00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

4. نسب النشاط:

أ. معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

جدول رقم 26: حساب معدل دوران إجمالي الأصول

السنة	2019	2020
رقم الأعمال	4 853 376 694,46	3 345 601 252,54
إجمالي الأصول	3 764 655 715,11	4 011 136 547,47
معدل دوران إجمالي الأصول	1,29	0,83

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية وجدول حساب النتائج.

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 1,29 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2019 يولد 1,29 دينار من المبيعات وهذا المعدل مرتفع مقارنة بسنة 2020 فقدر المعدل بحوالي 0,83 وهذا الانخفاض يعود سببه لعدم استغلال المؤسسة لأصولها ومن أجل تجنب هذا التراجع إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

ب. معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

جدول رقم 27: حساب معدل دوران الأصول الثابتة

السنة	2019	2020
رقم الأعمال	4 853 376 694,46	3 345 601 252,54
الأصول الثابتة	2 620 896 949,02	2 463 495 373,14
معدل دوران الأصول الثابتة	1,85	1,36

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2019 قدر هذا المعدل ب 1,85 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1,85 دينار من المبيعات وهذا المعدل مرتفع مقارنة مع سنة 2020 ولكن بنسبة صغيرة، ويدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة.

ت. معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

جدول رقم 28: حساب معدل دوران الأصول المتداولة

السنة	2019	2020
رقم الأعمال	4 853 376 694,46	3 345 601 252,54
الأصول المتداولة	1 143 758 766,09	1 547 641 174,33
معدل دوران الأصول المتداولة	4,24	2,16

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية وجدول حساب النتائج.

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنتين ب 4, 24 و 2, 16 وهو معدل مرتفع وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد أكثر على أصولها المتداولة في توليد مبيعاتها مقارنة مع الأصول الثابتة وهذا يعتبر مؤشر إيجابي إذا قامت المؤسسة بتحصيل إيراداتها.

5. نسب المردودية :

أ. المردودية المالية :

جدول رقم 29 : حساب نسبة المردودية المالية

السنة	2019	2020
النتيجة الصافية	1 398 124 514,39	2 847 384 785,38
الأموال الخاصة	3 023 995 589,54	2 877 762 503,11
RF	0,46	0,74

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر التحليل المالي على الوضعية المالية لمجمع شركة سوناطراك (CP1Z)

جدول رقم 30: حساب نسبة المردودية الاقتصادية

السنة	2019	2020
فائض إجمالي الاستغلال	1 808 300 352,24	2 069 484 843,06
مجموع الأصول	3 764 655 715,11	4 011 136 547,47
RE	0,48	0,52

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

من خلال النتائج المحقق في كل من نسب المردودية المالية والاقتصادية نجد أن للمؤسسة القدرة على تسديد كل ما عليها من أموال مقترضة وديون طويلة الأجل .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل للوضعية المالية لمجمع سوناطراك CP1Z الفترة ما بين (2019-2020) وذلك اعتمادا على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف المجمع، قمنا بالتحليل المالي لكل من الميزانية المالية وجدول حساب النتائج وذلك بتطبيق كل من مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية إضافة إلى المردودية هذا ما سمح لنا بالخروج بتعليقات حول حالة المالية للمؤسسة نذكر منها:

- حققت المؤسسة توازنا ماليا في كلتا السنتين المدروسة، حيث أن الخزينة في كل من سنة 2019 و 2020 كانت موجبة مما دل على ذلك.
- أما بالنسبة لنسب المردودية كانت تشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من ديون مما يعني أن المؤسسة بهذه السنتين كانت لديها كفاءة جيدة في التسيير الأمثل لمواردها المالية مع تحقيق هامش أمان.

خاتمة عامة

## خاتمة:

يعتبر التحليل المالي من التقنيات الحديثة التي أصبحت تستخدم من طرف المؤسسة في عملية تشخيص لأي مشكلة مالية موجودة أو محتملة الوجود. يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي، حيث يعتبر التحليل المالي من أبرز الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لأي مؤسسة. وذلك بالإعتماد على مجموعة من الأدوات يمكن حصر البعض منها في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بغية التشخيص الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ولما له من أهمية بالغة سواء للأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة بحيث النتائج التي يتم التحصل عليها تكون مرهونة بالقوائم المالية .

دائما ما تسعى المؤسسة إلى التحسين من وضعها المالي من أجل تحقيق الاستمرارية ومسايرتها للتطور ولذلك تهتم بالتحليل المالي لأن له دور كبير في تشخيص المؤسسة ماليا والذي يعتبر وسيلة لتقييم الوضعية المالية والكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة، كما أنه يساعد على رسم الآفاق المستقبلية والخطط الإستراتيجية وكذا الوقوف على الجوانب الإيجابية وتصحيح الانحرافات السلبية، وباعتباره وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ومعرفة مركزها المالي وخاصة فيما يتعلق بالأمر بالموافقة على منح القروض.

وفي هذا السياق حاولنا تناول موضوع التحليل المالي من خلال طرح إشكالية البحث والتي تمحورت حول أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية .

### نتائج اختيار الفرضيات :

الفرضية الأولى والمتعلقة بماهية التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه حيث تم إثبات صحة الفرضية، بأن التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية وهذا ما يفيد العديد من الجهات .

أما الفرضية الثانية التي تتعلق بأدوات المستعملة في التحليل المالي تم إثبات صحة الفرضية أيضا، حيث أن التحليل المالي يعتمد على بعض أدوات الأكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعمل على تشخيص الوضعية المالية وكشف نقاط القوة والضعف.

أخيراً الفرضية الثالثة متعلقة باستخدام التحليل المالي في مجمع CP1Z ومدى أهميته، تم نفي صحة الفرضية حيث يستخدم التحليل المالي في مجمع CP1Z فقط لدراسة الحالة المالية للموردين، وليس له أهمية بالغة فهو يعتبر شكلي لا أكثر.

من خلال الدراسة التي تم القيام بها وكذا من خلال معالجة الاشكالية المطروحة، و بالإضافة إلى اثبات صحة الفرضيات أم نفها تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تتلخص في:



## النتائج النظرية:

- إن تحليل القوائم المالية يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات لنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- عند القيام بتحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من التحليل المالي.
- إن القوائم المالية تعتبر بمثابة المادة الأولية و المنطلق للتحليل المالي ونقطة بدايته.
- أصبحت عملية التحليل المالي لا تقتصر فقط على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق كذلك إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.
- يقصد الهيكل المالي تشكيلة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

## النتائج التطبيقية:

- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل من الأموال المقترضة والديون طويلة الأجل.
- حققت المؤسسة توازنها المالي خلال فترة الدراسة ( 2019- 2020)، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة.
- من خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل والخزينة كانت موجبة وهو ما يدل على تمويل المؤسسة لاستثماراتها بمواردها الذاتية وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل المالي.
- احتياجات رأس المال العامل موجبة وهذا لا يعني أن المؤسسة لديها احتياج إنما يعود ذلك قيمة المخزون الكبيرة.
- عدم وجود سيولة نقدية للمؤسسة ولكن ذلك لا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية حرجة وإنما ذلك راجع إلى أن أموال معاملاتها التجارية لا تصب في خزينة المؤسسة بينما تصب في خزينة المؤسسة الأم ( في الجزائر العاصمة).
- التحليل المالي باستعمال النسب والمؤشرات يعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ولهذا يتضح أن مجمع CP1Z في وضع مالي جيد وهو متوازن ماليا ولديه كفاءة عالية.

## اقتراحات وتوصيات:

- نرى أن من الضرورة الاهتمام أكثر بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمؤسسات وتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

- من الأفضل على المؤسسة أن تتخلص من حجم مخزونها.
  - التكوين المستمر للمحللين الماليين والإطارات والقيام بدورات حول أهمية التحليل المالي قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا.
  - العمل على تطوير بورصة الجزائر ، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الجزائرية.
  - تشجيع الكتابات حول المحاسبة والتحليل المالي.
- آفاق الدراسة:
- تمن خلال الدراسة معالجة موضوع أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وأثناء الدراسة تم ملاحظة أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا أن نتطرق إليها جميعها نظرا لحدود الدراسة ولعل أهم هذه الجوانب والتي من الممكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية:
- تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليلها.
  - التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.
  - دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
  - أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.
  - وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث فاتحا مجالاً للقيام بدراسات أخرى وأوسع.

## قائمة المراجع:

### الكتب:

1. عبد الفتاح سعد السرطاوي و عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية، المجلة العلمية ASJP، المجلد 04، العدد 02، فلسطين، 2019. .
  2. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006.
  3. العزازي محمد، بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2016-2017.
  4. صادق الحسيني، التحليل المالي و المحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 1998م- 1418هـ.
  5. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، مصر، دار الحكمة للنشر 1435هـ 2014م.
  6. هيثم محمد الزغبى، إدارة والتحليل المالي، عمان، الأردن، دار الفكر للطباعة و النشر، 2000.
  7. فهد مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله فلسطين، 2008.
  8. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي في دراسة و تقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2010.
  9. خلدون إبراهيم الشريقات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.
  10. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، عمان، أردن، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
  11. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحرافات والاختلاس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، الصايل للنشر والتوزيع، 2013.
  12. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2011.
  13. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006. .
  14. عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية، 2011.
  15. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014. .
  16. عبد الرحمان عطية، المحاسبة المالية المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، برج بوعريبيج، الجزائر، دار النشر محمد مولاها، 2011.
- الرسائل الجامعية:
1. عمير عبد القادر، علاي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة ENSP، مذكرة، الجزائر، جامعة وقلعة، 2012\_ 2014.

2. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، ماجستير، فلسطين، جامعة غزة، 1429هـ-2008.
3. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي، أطروحة، الجزائر، جامعة ورقلة، 2016-2017.
4. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي، ماجستير، الجزائر، جامعة قسنطينة، 2012.
5. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ماجستير، الكويت، جامعة آل البيت، 2016.
6. 13 أحمد عبد الرؤوف الطلاع، دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي، ماجستير، غزة، جامعة الأقصى، 1443هـ-2022م.
7. سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2020-2021.
8. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، ماجستير، الجزائر، جامعة بومرداس، 2009.
9. جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2017-2018.
10. بورحلة عائشة ليندة، بوعزة خديجة، قرض الاستغلال، مذكرة، الجزائر، جامعة مستغانم، 2001-2002.
11. مريم قمور، لمياء حميمد، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة جيجل، 2016-2017.
12. بشرى عزوز، رمزي قراس، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2019.
13. عماري شنيقي، خلف الله ميلود، دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة برج بوعرييج، 2018-2019.
14. رمضان حمزة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الخدمائية، مذكرة، الجزائر، جامعة قالمة، 2020-2021.
15. سراج حسيبة، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة مستغانم، 2018-2019.
16. سيف الدين قحايرية، التمويل بالسندات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، دكتوراه، الجزائر، جامعة عنابة، 2015-2016.

17. نعيمة عبد الرؤوف، فتحة العرابي، استخدام تحليل القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة أدرار، 2021-2022.
18. على طير الويزة، سايعي بهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة، الجزائر، جامعة البويرة، 2014-2015.
19. بودرهم رضا، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ذات طابع عقاري، مذكرة، الجزائر، جامعة تيسمسيلت، 2020-2021.
20. شارف عبد القادر، برحال حمزة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، مذكرة، الجزائر، جامعة تبسة، 2019-2020.
21. حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دكتوراه، الجزائر، جامعة بسكرة، 2016-2017.
22. داو مسعودة، يحي شريف ميمونة، إشكالية المردودية المالية لدى المؤسسات المصغرة، مذكرة، الجزائر، جامعة تيارت، 2015-2016.
23. بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دكتوراه، الجزائر، جامعة بسكرة، 2016-2017.
24. هادي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دكتوراه، الجزائر، جامعة بسكرة، 2018-2019.
25. عرقوب وعلي، دور لوحة القيادة المستقبلية (BSC) في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات، دكتوراه، الجزائر، جامعة بومرداس، 2014-2015.
26. 37 أمينة جاب الله، عبلة حلو، أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة ميله، 2018-2019.
27. رافد وسيلة ومعوش خديجة، دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة، بويرة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بويرة، 2011-2012.
28. تيطراوي محمد وخلدون مداني، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة، المسيلة، الجزائر، جامعة، 2016-2017.
29. بوطيبة بن قلاوز أمير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة، مستغانم، الجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2015-2016.
30. جمعي سناء وراهم صوفيا، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2019\2020.

31. هادف ياسمينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة، الجزائر العاصمة، جامعة، 2016-2017.
32. الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية IAS /IFRS، ماجستير، الجزائر، جامعة ورقلة، 2014-2015.
33. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين مرجعية النظرية وتحديات التطبيق، دكتوراه، الجزائر، جامعة سطيف، 2013-2014.
34. إليهم فؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
35. رشيدة بوالصون ودلال بوسنة، أثر استخدام جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، الجزائر، جامعة جيجل، 2017-2018.
36. شناي عبد الكريم، كيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبية الدولية، ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، 2009.
37. بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وجدول التمويل، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2014-2015.
38. لوصيف كميلية، التحليل المالي، دروس خاصة بمقياس التحليل المالي، الجزائر، جامعة أم البواقي، 2019-2020.
39. بوبكر لهاللي، دور التحليل المالي في تقييم مردودية المؤسسات الاقتصادية، دور التحليل المالي في تقييم مردودية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة، الجزائر، جامعة المسيلة، 2013-2014.
40. أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة، الجزائر، جامعة بسكرة، 2015-2016.
41. عمروش صبرينة، الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دكتوراه، الجزائر، جامعة مستغانم، 2021-2022.

#### الأوراق البحثية:

1. عبد الفتاح سعد السرطاوي و عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية، المجلة العلمية ASJP، المجلد 04، العدد 02، فلسطين، 2019.
2. خديجة ردة، العربي طاري، الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات، المجلة العلمية ASJP، المجلد 2، العدد 2017، 3.
3. محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، الحجم 1، العدد 1، 2018.

4. محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، الحجم 1، العدد 1، 2018.
  5. تبة سومية، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة، المجلة العلمية ASJP، العدد الأول، الجزائر، بومرداس، 2013.
  6. ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية و الأساليب الحديثة، المجلة العلمية ASJP، المجلد 20، العدد 2، 2016.
  7. عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية ASJP، المجلد 7، العدد 1، 2022.
  8. يزيد تفرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، المجلة العلمية ASJP، الحجم 11، العدد 2، 2017.
  9. عبد الرؤوف عزالدين وصابر بوعويونة، أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 12، العدد 01، المسيلة، 2021.
  10. باكرية علي وبيض القول عبد الله، دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (05)، العدد (01)، الجزائر، 2022.
  11. بسدات كريمة، التسيير المالي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم، 2021-2022.
  12. إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلطي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 2021، 4.
  13. شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS& النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية.
  14. بن نذير نصر الدين، محاضرات في مقياس التحليل المالي، بليدة، الجزائر، جامعة، 2020-2019.
  15. لوصيف كميلية، التحليل المالي، دروس خاصة بمقياس التحليل المالي، جامعة، أم البواقي، الجزائر، 2019-2020.
- القواميس والمعاجم:**
1. محمد العيد، قاموس مالي ومحاسبي & ملحقات، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
- مراجع باللغة الفرنسية:**

1. Nacer-Eddine SADI, analyse financière d'entreprise, Algérie, l'édition l'harmattan, 2009.
2. marcel dobill, comptabilité ohada, tome1, paris, édition Karthala, 2013.
3. Ben Saïd et Idris wassila, analyse financière comme outil d'évaluation de la performance de l'entreprise, Mémoire, Tizi Ouzou, Algérie, Université, 2018-2019.

الملحق رقم 01: الميزانية الوظيفية

مبالغ	الخصوم	مبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر الاحتياطيات والعلاوات الحسابات بين الوحدات الخصوم الغير جارية الديون طويلة الأجل الخصوم الجارية ديون قصيرة الأجل خزينة الخصوم		الأصول الثابتة التثبيتات العينية التثبيتات المعنوية التثبيتات المالية الأصول المتداولة المخزونات الحسابات الدائنة الموجودات خزينة الأصول



الجدول رقم 02: جدول حساب النتائج

n+1	n-1	البيان
		المبيعات والمنتجات الملحقة تغيرات المخزون المصنع والنصف مصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1/ إنتاج السنة المالية
		المشتريات المستهلكية الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
		2/ إستهلاك السنة المالية
		3/ القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
		أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
		4/ إجمالي فائض الاستغلال
		المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع القيمة والمؤونات
		5/ النتيجة العملياتية
		6/ النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
		الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع الأعباء العادية
		8/ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		9/ النتيجة الغير العادية
		النتيجة الصافية المالية

جدول رقم 03: جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

n+1	n-1	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة الناتجة من الأنشطة التشغيلية (الإستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء -النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين -الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة -الضرائب على النتائج المدفوع =تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية +تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية
			=تدفقات الخزينة الناتجة المتأتية من عمليات الإستغلال.....(أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار -المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية -المسحوبات عن اقتنات تثبيبات مالية +التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية +الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية +الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار.....(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها +التحصيلات المتأتية من القروض -تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			=صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل.....(ت)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			=التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ت)
			تدفقات الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية

جدول رقم 04: جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير المباشرة

n+1	n-1	البيان
		تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول : -اهتلاكات ومؤونات -التغير في الضرائب المؤجلة -التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى -التغير في حسابات المورد وديون أخرى -زائد/ناقص قيمة التنازل، ضريبة الصافية
		تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1....
		تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: -المدفوعات الخاصة بإقتناء القيم الثابتة -التحصيل الخاص بالتنازل/القيم الثابتة
		تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2.....
		تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: -حصص مدفوعة للمساهمين -زيادة أو ارتفاع رأس المال -إصدار قروض -تسديد قروض
		تغير الخزينة خلال السنة المالية
		الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
		الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
		مؤشر تغير أسعار الصرف العملات
		تغير الخزينة خلال السنة المالية

الملحق رقم 05: الميزانية المالية جانب الأصول

RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
<b>ACTIF NON COURANT</b>		
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	0,00	0,00
Immobilisations corporelles	2 078 471 333,19	2 351 983 568,29
Immobilisations en cours	147 964 593,47	70 267 114,33
Immobilisations financières	<b>91 581 053,22</b>	<b>92 695 000,54</b>
Titres mis en équivalence - entreprises associées	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	91 581 053,22	92 695 000,54
Impôts différés actifs	145 478 393,26	105 951 265,86
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>2 463 495 373,14</b>	<b>2 620 896 949,02</b>
<b>ACTIF COURANT</b>		
Stocks et en cours	<b>872 079 095,63</b>	<b>690 072 550,25</b>
Créances et emplois assimilés	<b>675 551 526,36</b>	<b>453 351 378,84</b>
Clients	372 626 632,66	371 325 104,34
Autres débiteurs	212 042 777,30	46 128 329,28
Impôts	69 613 145,10	27 435 256,06
Autres actifs courants	21 268 971,30	8 462 689,16
Disponibilités et assimilés	<b>10 552,34</b>	<b>334 837,00</b>
Placements et autres actifs financiers courants	0,00	0,00
Trésorerie	10 552,34	334 837,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>1 547 641 174,33</b>	<b>1 143 758 766,09</b>
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>4 011 136 547,47</b>	<b>3 764 655 715,11</b>

الملحق رقم 06: الميزانية المالية جانب الخصوم

RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
<b>Résultat net (Résultat net part du groupe)</b>	1 221 562 331,32	1 398 124 514,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0,00	0,00
Comptes de liaison	<b>1 656 200 171,79</b>	1 625 871 075,15
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>	<b>2 877 762 503,11</b>	<b>3 023 995 589,54</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>		
Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	336 387 278,19	263 881 115,14
<b>TOTAL PASSIF NON COURANT</b>	<b>336 387 278,19</b>	<b>263 881 115,14</b>
<b>PASSIF COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	509 102 073,83	272 073 365,39
Impôts	506 658,20	700 000,00
Autres dettes	287 378 034,14	204 005 645,04
Trésorerie Passif	0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIF COURANT</b>	<b>796 986 766,17</b>	<b>476 779 010,43</b>
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>4 011 136 547,47</b>	<b>3 764 655 715,11</b>

الملحق رقم 07: جدول حساب نتائج لسنة 2019

Compte	Désignation	EXERCICE 2019
		Totaux
70	Ventes et produits annexes	4 853 376 694,46
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-161 247 141,75
73	Production immobilisée	0,00
74	Subvention d'exploitation	0,00
	<b>1. Production de l'exercice</b>	<b>4 692 129 552,71</b>
60	Achats consommés	375 534 520,91
61	Services extérieurs et autres consommations	327 181 478,50
62	Autres Services extérieurs	935 977 340,26
	<b>2. Consommation de l'exercice</b>	<b>1 638 693 339,67</b>
	<b>3. Valeur ajoutée (1-2)</b>	<b>3 053 436 213,04</b>
63	Charges de personnel	1 219 795 194,16
64	Impôts,taxes et versements assimilés	25 340 666,64
	<b>4. Excédent brut d'exploitation</b>	<b>1 808 300 352,24</b>
75	Autres produits opérationnels	15 363 778,30
65	Autres charges opérationnelles	11 936 214,56
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	410 742 146,22
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	28 212 230,12
	<b>5. Résultat opérationnel (Exploitation)</b>	<b>1 429 197 999,88</b>
76	Produits financiers	4 380 313,94
66	Charges financières	30 731 114,65
	<b>6. Résultat financier</b>	<b>-26 350 800,71</b>
	<b>7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)</b>	<b>1 402 847 199,17</b>
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-4 350 774,12
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	4 740 085 875,07
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	3 332 887 901,78
	<b>8. Résultat Net des Activités ordinaires</b>	<b>1 407 197 973,29</b>
77	Produits sur éléments extraordinaires	0,00
67	Charges sur éléments extraordinaires	9 073 458,90
	<b>9. Résultat extraordinaire</b>	<b>-9 073 458,90</b>
	<b>10. Résultat net de l'exercice</b>	<b>1 398 124 514,39</b>

الملحق رقم 08: جدول حساب النتائج لسنة 2020

Compte	Désignation	EXERCICE 2020
		Totaux
70	Ventes et produits annexes	3 345 601 252,54
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	131 854 602,09
73	Production immobilisée	0,00
74	Subvention d'exploitation	0,00
	<b>1. Production de l'exercice</b>	<b>3 477 455 854,63</b>
60	Achats consommés	26 696,31
61	Services extérieurs et autres consommations	7 920 009,83
62	Autres Services extérieurs	734 879 915,68
	<b>2. Consommation de l'exercice</b>	<b>742 826 621,82</b>
	<b>3. Valeur ajoutée (1-2)</b>	<b>2 734 629 232,81</b>
63	Charges de personnel	664 664 389,75
64	Impôts,taxes et versements assimilés	480 000,00
	<b>4. Excédent brut d'exploitation</b>	<b>2 069 484 843,06</b>
75	Autres produits opérationnels	382 164,60
65	Autres charges opérationnelles	2 250,22
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	4 900 440,15
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	36 115 861,68
	<b>5. Résultat opérationnel (Exploitation)</b>	<b>2 101 080 178,97</b>
76	Produits financiers	899 250,26
66	Charges financières	23 003 131,71
	<b>6. Résultat financier</b>	<b>-22 103 881,45</b>
	<b>7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)</b>	<b>2 078 976 297,52</b>
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-39 527 127,40
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	3 514 853 131,17
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	1 396 349 706,25
	<b>8. Résultat Net des Activités ordinaires</b>	<b>2 118 503 424,92</b>
77	Produits sur éléments extraordinaires	0,00
67	Charges sur éléments extraordinaires	0,00
	<b>9. Résultat extraordinaire</b>	<b>0,00</b>
	<b>10. Résultat net de l'exercice</b>	<b>2 118 503 424,92</b>